المعرّف الرقمي DOI https://doi.org/10.31430/REIH1874
القبول Accepted 2026–5–20
التعديل Revised 2025–12–16
التسلم Received 2025–7–11

سجود عوايص | Sujoud Awais*

هندسة التهميش: الاقتصاد السياسي للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين الفلسطينيين ما بعد اتفاقية باريس

The Architecture of Marginalization: Post–Paris Agreement Economic and Social Exclusion of Palestinian Farmers

ملخص: تتناول الدراسة أثر اتفاقية باريس الاقتصادية (1994) ودورها في ترسيخ نظام إقصاء اقتصادي واجتماعي في حق المزارعين الفلسطينيين، وذلك من منظور الاقتصاد السياسي. وقد بيّن تحليل نصوص الاتفاقية، ومقارنتها بالبيانات والمؤشرات الزراعية والاجتماعية خلال الفترة 1994–2022، الصادرة عن جهات دولية (البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد") ومحلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومؤسسات فلسطينية متخصصة في القطاع الزراعي) أثر بنود الاتفاقية وما تفرضه من قيود على الاستيراد والتصدير ونظام الجمارك المزدوج، في تآكل مكانة المزارع الفلسطيني اقتصاديًا واجتماعيًا. وتخلص الدراسة إلى أن الاتفاقية، بما تتضّمنه نصوصها المنحازة إلى منفعة الاقتصاد الإسرائيلي وهيمنته، لم تكن أداة تنظيم اقتصادي، بل كانت آلية استعمارية أعادت إنتاج التبعية، وأفقرت المزارعين الفلسطينيين تنمويًا، ورسخت أسس نظام إقصاءٍ زاد من إضعاف دورهم في تحقيق السيادة الغذائية الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: الإقصاء الاقتصادي، الإقصاء الاجتماعي، اتفاقية باريس الاقتصادية، المزارع الفلسطيني، الاستعمار.

Abstract: This article explores how the Paris Economic Protocol established a system of economic and social exclusion against Palestinian farmers from a political economy perspective. By analysing the agreement's provisions and comparing them with agricultural and social data (1994–2022) collected by international organizations (the World Bank, FAO, and UNCTAD) and local institutions (the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestinian institutions specialized in the agricultural sector), it demonstrates how restrictions on imports, exports, and the dual customs system have eroded farmers' status. The article concludes that the protocol shifted from a regulatory framework to a colonial tool that reinforces dependency, developmentally impoverished farmers, and deepens the weakness of their role in food sovereignty.

Keywords: Economic Exclusion, Social Exclusion, Paris Economic Protocol, Palestinian Farmer, Colonialism.

* باحثة، حاصلة على الدكتوراه في الإعلام والاتصال من جامعة العلوم الماليزية.
Researcher, holds a PhD. in media and communication from the University of Science and Islamic Malaysia (USIM).
Email: sujod.awaies.edu@gmail.com

مقدمة

في 29 نيسان/ أبريل عام 1994، وقّع وزير المالية الإسرائيلي وممثل منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية باريس الاقتصادية (المعروفة رسميًا باسم "بروتوكول باريس الاقتصادي"، ولاحقًا "الاتفاقية")، التي أصبحت الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي والمنظومة الدولية. وعلى الرغم مما حمله العمل على الاتفاقية من آمال فلسطينية في بناء اقتصاد مستقل، فإن بنودها أثرت في هيكل الاقتصاد الفلسطيني الناشئ تأثيرًا سلبيًا.

تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس، هو: ما أثر اتفاقية باريس الاقتصادية في أوضاع المزارعين الفلسطينيين؟ يتأسَّس السؤال على اعتبار الاتفاقية جزءًا من اتفاق أوسلو، وقد تحوّلت إلى ركيزة اقتصادية لاتفاق أوسلو 2 الذي جرى توقيعه في أيلول/ سبتمبر 1995، والذي "نظم" العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووضع أطرًا محددة للحياة اليومية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن منظور مصلحة المزارعين في المجتمع الفلسطيني، يُطرَح السؤال التالي: هل تُعدّ الاتفاقية إطارًا يضمن تمكينهم من أدوات اقتصادية تتيح لهم بناء اقتصاد زراعي فلسطيني مستقل يستجيب لاحتياجاتهم، أم إنها تمثل إطارًا يؤسس لجملة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الإقصائية تجاههم، من خلال بنودها وبنيتها وآليات تطبيقها وأدواتها الاقتصادية؟

ومن خلال تحليل أثر الاتفاقية في أوضاع المزارعين الفلسطينيين، عبر تفكيك آلياتها وتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة منها، تحاول الدراسة الإجابة عن هذا السؤال، معتمدةً تحليل المحتوى منهجيًا؛ نظرًا إلى ملاءمته لقراءة نصوص الاتفاقيات الرسمية من منظورٍ نقدي، وإلى ما يوفره من إمكانيات استخلاص غير المُعلن من ديناميكيتها، وفهم الآليات التي تضعها موضع التفعيل، سواء أكانت مادية أم رمزية[1]. وتُطبّق الدراسة هذا المنهج على مستويَين: يُعنى المستوى الأول بتحليل بنود اتفاقية باريس المرتبطة بالمزارعين، أمّا المستوى الثاني فيركز على تحليل محتوى البيانات الصادرة عن المؤسسات المحلية والدولية، بما يُتيح تتبع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المزارعين الفلسطينيين بعد بدء تطبيق الاتفاقية.

تضمنت الوثائق المعتمدة بيانات إحصائية وتقارير رسمية ودراسات قطاعية صادرة عن مؤسسات دولية ومحلية، تمتد فتراتها الزمنية من مرحلة ما بعد عام 1967 إلى ما بعد توقيع اتفاقية باريس عام 1994، وانتهاءً بعام 2022. وقد جرى اختيار هذه الوثائق وفق ارتباطها المباشر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، وصلتها بالقطاع الزراعي الفلسطيني، ومدى تناولها للسياسات الاقتصادية والإجراءات ذات الصلة ببنود اتفاقية باريس وآثارها. واعتمد تحليل المحتوى على استخراج المؤشرات والأنماط المتكررة المتعلقة بالتحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي، ثم تصنيفها وربطها بالبُنى والآليات المستخلصة في المستوى الأول من التحليل. وباعتبار

(1) Carol Cardno, "Policy Document Analysis: A Practical Educational Leadership Tool and a Qualitative Research Method," *Educational Administration: Theory & Practice*, vol. 24, no. 4 (2018), pp. 623–640.

أن الدراسة تهدف إلى التثبّت من صحة ربط هذه التحولات بالبُنى المستخلصة من المستوى الأول، فقد اعتمدت، حيثما أمكن، على مقارنة طولية بين وضع القطاع الزراعي والمزارعين قبل توقيع اتفاقية باريس وبعده، استنادًا إلى بيانات إحصائية وتقارير رسمية تعود إلى ما قبل عام 1994 بوصفها وضعًا مرجعيًا يساعد على تفسير التغيرات اللاحقة.

تعتمد الدراسة مقاربة الاقتصاد السياسي في السياق الاستعماري، باعتباره المدخل الأكثر قدرة على تأطير العلاقات بين السياسة والاقتصاد ضمن منظومة الهيمنة الاستعمارية. وبهذا التأطير النظري، تنسجم الدراسة مع بحوث نقدية جمعت بين الاقتصاد السياسي والسياقات الاستعمارية المختلفة، مثل دراسة طارق دعنا، التي استخدمت الاقتصاد السياسي منظورًا لفهم الاستراتيجيات الاستعمارية في السيطرة على السكان والأراضي الفلسطينية[2]، ودراسة إبراهيم الشقاقي التي استخدمت التبعية منظورًا لفهم الاقتصاد الفلسطيني، والآثار الاقتصادية والتحولات الطبقية الناشئة عن السياسات الإسرائيلية[3]، ودراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) التي تصدت لدور السياسات الإسرائيلية الاستعمارية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الضفة وتجاوزها مرحلة الكارثة في القطاع[4].

تُوظف الدراسة مفهوَمي الهيمنة Domination والتهميش Marginalization أداتين تحليليتين متداخلتين، لفهم كيفية تشكيل بنية اقتصادية ما وإعادة إنتاجها. فبينما يحيل مفهوم الهيمنة على عدد من عمليات السيطرة الاقتصادية المنظمة التي تمارسها فئات اقتصادية – اجتماعية على موارد فئات اقتصادية – اجتماعية أخرى ومقدّراتها وإمكانياتها المادية والرمزية[5]، يحيل مفهوم التهميش على تفعيل آلية يتم من خلالها دفع فئات اقتصادية – اجتماعية إلى أقصى أطراف الاقتصاد الرسمي، بحيث تُقصى من دائرة توزيع الموارد والفرص[6]. وإذ تسجل الدراسة أن هذين المفهومين وما يرتبطان به من نظريات غالبًا ما استُخدما على نحو تجريدي، فإنها تأخذ في الاعتبار ضرورة العمل على تحديد ما يمكن أن يفيدا به في تحليل نصوص الاتفاقيات الاقتصادية، بحيث تتمكن من استنتاج إن كانت هذه الاتفاقيات تكرس الإقصاء الاقتصادي. ولاستكمال الدراسة جهاز أدواتها المفهومية، تعتمد تعريف الأمم المتحدة للإقصاء الاقتصادي، وهو "عملية متعددة الأبعاد تُحرم فيها فئات أو مجموعات من

(2) طارق دعنا، "مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة"، **عمران**، مج 8، العدد 30 (صيف 2019)، ص 57–80؛
Tariq Dana, "Dominate and Pacify: Contextualizing the Political Economy of the Occupied Palestinian Territories Since 1967," in: Alaa Tartir, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.), *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives* (Cham: Palgrave Macmillan, 2021), p. 33.

(3) Ibrahim Shikaki, "The Political Economy of Dependency and Class Formation in the Occupied Palestinian Territories Since 1967," in: Tartir, Dana & Seidel (eds.), pp. 49–80.

(4) *The Political Economy of Palestinian Nationhood, Independence and Development in the Wake of War* (Jerusalem/ Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute – MAS, 2025).

(5) Taher Al–Labadi, "From Dispossession to Economic Integration: Political Economy of Colonialism in Palestine," PhD. Dissertation, Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, Ankara, 2015, p. 27.

(6) Leila Farsakh, "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada," *Journal of Palestine Studies*, vol. 45, no. 2 (Winter 2016), pp. 55–71.

الأفراد من الفرص المتاحة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية؛ ما يعوّق قدرتهم على المساهمة في الاقتصاد أو الاستفادة من موارده وعوائده"[7]. أما الإقصاء الاجتماعي فهو "الحالة التي يعجز فيها الأفراد عن المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء بسبب غياب إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات، أو بسبب البنى الناظمة للعلاقات التوزيعية في المجتمع"[8].

بناءً عليه، تُقارب الدراسة اتفاقية باريس ضمن منظور الاقتصاد السياسي، بحيث لا تتناولها بوصفها إطارًا اقتصاديًا عامًا فحسب، بل باعتبارها أيضًا منظومة قانونية – سياسية يمكن أن تُنتج (وتعيد إنتاج) الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ضمن الهيمنة الاستعمارية، أو ضمن أنماط الحكم الاستعماري غير المباشر؛ إذ تُدار الشؤون اليومية والاقتصادية للسكان المحليين عبر مؤسسات حكم ذاتي محدودة الصلاحيات، تعمل بوصفها وسيطًا إداريًا داخل بنية الهيمنة الاستعمارية، من دون أن تمسّ السلطة الفعلية للقوة المستعمِرة أو تنتزع منها أدوات السيادة الأساسية. وبهذا، لا تُمارَس الهيمنة من خلال السيطرة العسكرية المباشرة فحسب، بل أيضًا عبر ترتيبات قانونية واقتصادية تُعيد إنتاج التبعية تحت غطاء الإدارة الذاتية والتنسيق المؤسسي[9]. وضمن هذا التأطير المفهومي – النظري، يكون المزارعون الفلسطينيون هم الفئة الاقتصادية – الاجتماعية التي تمثل أوضاعُها المقياسَ الذي يسمح لنا بالحكم على آثار الاتفاقية.

تُقسَم الدراسة إلى قسمين رئيسَين: يُركز أولهما على تحليل نصوص اتفاقية باريس الاقتصادية، لتحديد دورها في بناء هيكل اقتصادي يؤطر الفعل/ النشاط الاقتصادي للمزارعين الفلسطينيين ومواقعهم من نظام توزيع الموارد والمقدرات والإمكانيات والفرص، أمّا الثاني فيتناول أوضاع المزارعين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاقية، من خلال تحليل البيانات التي تصفها.

أولًا: أوضاع المزارعين الفلسطينيين حتى عشية اتفاقية باريس وفحوى بنودها

1. أوضاع المزارعين الفلسطينيين حتى بداية التسعينيات

قبل توقيع اتفاقيتَي أوسلو (1993) وباريس الاقتصادية الملحقة بها (1994)، شكّل القطاع الزراعي أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في الأراضي الفلسطينية، ومصدرًا أساسيًا للدخل والتشغيل. فقد بلغت

(7) Patricia Justino & Julie Litchfield, "Economic Exclusion and Discrimination: The Experiences of Minorities and Indigenous Peoples," Minority Rights Group International, 16/8/2003, p. 7, accessed on 4/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKPL

(8) United Nations, "Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development (Report on the World Social Situation 2016)," (2016), p. 18.

(9) غادة السمّان، "الحكم الاستعماري المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية خلال مرحلة ما بعد أوسلو"، **عمران**، مج 13، العدد 52 (ربيع 2025)، ص 84.

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 37 في المئة خلال منتصف سبعينيات القرن العشرين[10]، وراوحت معدلات مساهمته بين 13 و14 في المئة مع مطلع التسعينيات، بنسبة وصلت في بعض السنوات إلى 20.2 في المئة في الضفة الغربية، و16.6 في المئة في قطاع غزة[11].

وقد قدرت الأونكتاد، وفقًا للإحصاء الزراعي الفلسطيني، انخفاض المساحة الزراعية الفلسطينية من 240 ألف هكتار (2.400 مليون دونم) عام 1980 إلى 183 ألف هكتار (2.038 مليون دونم) عام 1996[12]، قبل أن ترتفع بهامشٍ بسيط عام 1998 لتصل إلى نحو 185 ألف هكتار (1.058 مليون دونم) عام 1998[13]، لتنخفض منذ ذلك الحين وصولًا إلى 1.21 مليون دونم بنهاية عام 2021[14]. ومن ناحية التشغيل، شكّل القطاع الزراعي مصدر دخل لنحو 42 في المئة من الأسر في الضفة، و14 في المئة من الأسر في القطاع، ووفّر فرص عمل لما لا يقل عن 27 في المئة من إجمالي القوى العاملة فيهما[15]. أمّا على صعيد الملكية الزراعية، وخلال مطلع التسعينيات، فقد كان نحو 70 في المئة من المزارعين الفلسطينيين يمتلكون أراضيهم، على الرغم من صغر الحيازات[16]. وتشير التقديرات إلى أن نحو 30–35 في المئة منهم مارسوا الزراعة من أجل تسويق منتجاتهم، بينما اتجه الباقون نحو نمط الزراعة المعيشية أو محدودة الارتباط بسوق الاتجار في المواد الزراعية[17].

ديموغرافيًا، وفي الفترة نفسها التي سبقت توقيع اتفاقية باريس، راوح متوسط أعمار المزارعين الفلسطينيين بين 42 و45 عامًا بنسبة 60 في المئة، في حين شكّل الذين تراوح أعمارهم بين 25

(10) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*, TD/B/40(1)/8, Trade and Development Board, Fortieth Session, First Part (Geneva: UNCTAD, 26 July 1993), p. 14.

(11) أسامة نوفل، "القطاع الزراعي الفلسطيني: تحليل للمؤشرات"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، مج 2، العدد 7 (2002)، ص 4–14.

(12) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر" (نيويورك وجنيف: 2015)، ص 8، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKhe

(13) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام: استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة – 2008"، **تقرير المياه 34** (روما: 2010)، ص 327، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKkX

(14) "إحصائيات زراعية 2020–2021"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، شوهد في 2026/6/11، في: https://acr.ps/hBxVKv8

(15) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990–2010: A Quantitative Framework*, TD/UNCTAD/DSD/SEU/Misc.2 (Geneva: United Nations, November 1992), p. 16.

(16) Juman Simaan, "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily–Forms–of–Resistance," *Journal of Occupational Science*, vol. 24, no. 4 (2017), p. 32.

(17) *Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory* (Jerusalem: Applied Research Institute – ARIJ, 2007), p. 82.

و35 عامًا نحو 30 في المئة[18]، وهو ما عزز الطابع التقليدي للزراعة بوصفها مهنة متوارثة عائليًا. وضمن هذا النظام، تمتّع المزارع الفلسطيني بمكانة رمزية تتجاوز وزنه الاقتصادي؛ إذ اعتُبر رمزًا لـ "الصمود المجتمعي"، و"حارس الأرض والهوية"، خاصة في البيئات المهددة بالاستيطان، كالأغوار والقرى المحاصرة بالمستوطنات. في المقابل، وعلى المستوى الكلي، يعمد الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي إلى تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني، والقطاع الزراعي، عبر "التراكم من خلال الانتزاع"[19]. فبعد أن تسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 في افتكاك الأراضي الزراعية وغير الزراعية، ظهرت تحديات بنيوية إزاء القطاع الزراعي الفلسطيني بعد عام 1967، ناتجة من السياسات الاستعمارية الإسرائيلية، مثل مصادرة الأراضي، وتقييد الوصول إليها، والتحكم في مصادر المياه لتجفيفها والإضرار بها، وتمزيقها نتيجة شق الطرق الالتفافية والتوسع الاستيطاني، وتقييد وصول المزارعين بمنتجاتهم إلى الأسواق. إضافة إلى ذلك، أدى فرض الاحتلال العمل بالاتحاد الجمركي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وتراجع الأرباح؛ نتيجة السيطرة الإسرائيلية على جميع المعابر والضرائب غير المباشرة، والمواصفات الإسرائيلية العالية[20].

وقد فرض الاحتلال هذه التغيّرات القسرية على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، ووضع له إطارًا استعماريًا تقييديًا شاملاً. غير أنّ هذه التغيّرات لم تُفضِ إلى إعادة هيكلته الداخلية أو إلى نشوء نمط إنتاج جديد مستقل بذاته، وإن كانت قد دفعت المزارعين إلى اتخاذ إجراءات للتأقلم مع القيود المفروضة والتحوّلات القسرية، لكنها لم تُمكّنهم من إعادة هيكلة قطاعهم داخليًا أو من إنشاء أنماط إنتاج جديدة مستقلة ومنفصلة عن تلك التحوّلات. ومع ذلك، ظلّ القطاع الزراعي قائمًا بوصفه قطاعًا مقاومًا؛ فقد شهد خلال الانتفاضة الأولى (1987–1993) انتعاشًا ملحوظًا، لا سيما في قطاعات الزيتون والحبوب والخضروات، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتثبيت المزارع الفلسطيني في أرضه.

وبناءً على ما سبق، انطلقت ضمن مسار أوسلو، وبالتزامن مع المفاوضات الرئيسة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، مفاوضات اقتصادية رديفة أسفرت عن اتفاقية منفصلة عُرفت بـ "بروتوكول باريس الاقتصادي" أو "اتفاقية باريس الاقتصادية"، التي وُقعت في 29 نيسان/ أبريل 1994، لتعدّ

(18) مروان حداد ونعمان مزيد، "أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 14 (ربيع 1993).

(19) التراكم عبر الانتزاع Accumulation by Dispossession هو مفهوم طوّره ديفيد هارفي في إطار نقده للرأسمالية النيوليبرالية، ويشير إلى آليات تراكم رأس المال من خلال نزع الملكية والموارد وسبل العيش من الفئات الضعيفة، عبر أدوات قانونية ومؤسسية وسياسية، مثل الخصخصة، ونزع الأراضي، وتقويض الإنتاج المحلي، بدلًا من التراكم عبر التوسّع الإنتاجي. في السياق الفلسطيني، يُستخدم المفهوم لتحليل كيف تُنتزع الأرض والمياه والقدرة الإنتاجية من المزارعين، ويُعاد إدماجها في منظومة اقتصادية مهيمنة تخدم السوق الإسرائيلية. يُنظر:

David Harvey, *The New Imperialism* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 145.

(20) نتالي سلامة، "البرجوازية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: وطنية أم كمبرادورية أم تابعة مستفيدة من تبعيتها؟"، **عمران**، مج 13، العدد 52 (ربيع 2025)، ص 122.

ملحقًا اقتصاديًا لاتفاقية أوسلو الأم، ومنظمًا للتعاقد بين المتفقين في مجال العلاقات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل والمنظومة الاقتصادية الدولية[21].

وتمثّل هدف الفلسطينيين من الاتفاقية في إحداث تحوّلٍ حاسم في الاقتصاد، عبر بناء مقومات بنية تحتية تتيح له النمو والتطوّر المستقلَّين ضمن وحدة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمجهما في نظام اقتصادي واحد يكفل إعادة التوازن وتعزيز سيادة القرار[22]. لكن ما أحاجّ به هنا، هو أن تحوّلاً بنيويًا طرأ على الاقتصاد الفلسطيني عامة، والزراعي منه خاصة، بعد توقيع اتفاقية باريس وتنفيذها. فقد كان من شأنها أن وضعت الاختلالات التي أصابت الاقتصاد الزراعي الفلسطيني منذ عام 1967 نتيجة الاحتلال، ضمن منظومة قانونية – اقتصادية رسمية؛ ما حوّل الاستجابات الاضطرارية المتفرقة التي كان المزارعون الفلسطينيون مجبرين على اتخاذها تجاه السياسات الإسرائيلية إلى منظومة سياسية – قانونية تمثّل بنية إقصاء مستقرة ومؤسسية. ومن مقوّمات هذه البنية وضعها أساسًا متينًا للدمج بين الأثر السياسي – المجالي لاتفاقية أوسلو، وعلى الأخص من حيث عدم تنصيصها على وقف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وما ترتّب عليها من تقلّص المساحات الزراعية التي كانت بحوزة المزارعين الفلسطينيين وتحت تصرفهم، وما وضعته اتفاقية باريس من ترتيبات قانونية – اقتصادية لإدارة الواقع الاقتصادي الفلسطيني ما بعد أوسلو.

2. مضمون اتفاقية باريس

تضمنت اتفاقية باريس ديباجة و12 فصلاً وأكثر من ثمانين بندًا (فقرة جزئية)، بدءًا من إطار عملها وأهدافها ومداها الزمني الذي يقترن بانتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية أوسلو، والمحددة بخمس سنوات، وصولاً إلى إنشاء لجنة اقتصادية فلسطينية – إسرائيلية مشتركة Joint Economic Committee – JEC، إضافةً إلى مجموعة من اللجان المشتركة المرتبطة ببقية قطاعات الاتفاقية. وقد عالجت الاتفاقية عددًا من القطاعات، وهي سياسة الاستيراد والتصدير، والسياسة المالية والنقدية، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والعمل، والزراعة، والصناعة، والسياحة، والتأمين، والقضايا النقدية والمالية، والبنوك والصرف الأجنبي، واللجنة الاقتصادية المشتركة[23].

تمسّ بنود الاتفاقية أكثر من قطاعٍ اقتصادي، وعلى الرغم من أن معالجة القطاع الزراعي ترِدُ على نحوٍ رئيس في الفصل الثامن منها، فإن الإشارة إليه تتكرر في أكثر من فصلٍ وفي سياقات مختلفة. وعلى ذلك، تقتضي الدراسة قراءة كل المواد التي تتناوله على نحوٍ مباشر وغير مباشر. ويمكن تفصيل ذلك في الشكل التالي.

(21) Leila Farsakh, *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation* (London: Routledge, 2005), p. 45.

(22) سمير صرّاص، "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون: الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 17 (شتاء 1994)، ص 152.

(23) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," 29/4/1994, accessed on 5/6/2025, at: https://acr.ps/hBxVKqG

شكلٌ يوضّح بنود اتفاقية باريس المرتبطة بالقطاع الزراعي الفلسطيني

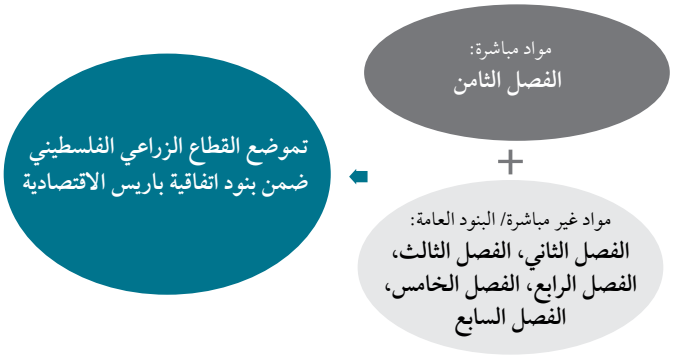

المصدر: من إعداد الباحثة.

أ. محتوى الفصل الثامن من الاتفاقية

يتضمن الفصل الثامن من الاتفاقية المتعلق بالزراعة، ست فقرات داخلية هي: التعاون العام في الزراعة، والترتيبات الصحية البيطرية والنباتية، وتسويق المنتجات الزراعية، والاستيراد والتصدير وقوائم المنتجات، والمدخلات الزراعية، والترتيبات الخاصة بالرقابة واللوائح. في الفقرة الأولى الخاصة بالتعاون الزراعي، تنص الاتفاقية على التعاون والتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل تطوير الإنتاج الزراعي. وفي الفقرة الثانية المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية، تنص الاتفاقية على أنه يحق للفلسطينيين تسويق منتجاتهم الزراعية داخل مناطق السلطة الفلسطينية بحرية، ويحق لهم تصديرها وتسويقها في إسرائيل، ولكن ضمن سلسلة من الترتيبات التنظيمية المُتفق عليها مسبقًا، والمتعلقة بفحوصات صحية نباتية وبيطرية. أمّا الفقرة الثالثة، فتُتيح للسلطة الفلسطينية استيراد منتجات زراعية محددة على نحوٍ مستقلٍ من الخارج، بينما تخضع بقية المنتجات الزراعية المستوردة للاتفاق الجمركي الموحّد. وتُعيد الفقرة الرابعة تأكيد معايير الصحة النباتية والبيطرية، وأهمية التزام الصادرات والواردات بمعايير السلامة النباتية والحيوانية، التي يتم التأكد منها بالتنسيق بين الطرفين في مجالات الحجر الصحي، وإجراء فحوصات المختبر، وإصدار شهادات السلامة والمطابقة الصحية[24]. وتسمح الاتفاقية، في فقرتها الخامسة، للفلسطينيين بالحصول على المدخلات الزراعية سواء من إسرائيل أو من الخارج، لكن وفق قوائم تحددها السلطات الإسرائيلية، مع الالتزام بمعاييرها الخاصة بالسلامة النباتية والبيطرية، وهو ما تؤكده الفقرة السادسة التي تشدد على أن استخدام المدخلات الزراعية يستلزم موافقات إسرائيلية مسبقة، وتنسيقًا بشأن الأصناف المسموح بها وكميتها[25].

وتنص فقرات الفصل الثامن على إجراءات يمكن أن تؤثّر تأثيرًا مباشرًا في القطاع الزراعي الفلسطيني. فهي، للمرة الأولى، تمنح المزارعين الفلسطينيين حرية دخول الأسواق الإسرائيلية والعالمية وتسويق

(24) Ibid., p. 6.

(25) هالة الشعيبي، **بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2013)، ص 31.

منتجاتهم والمنافسة فيها، وتوفر لهم بوابة للحصول على المدخلات الزراعية؛ ما يدفع القطاع الزراعي الفلسطيني إلى التطور ليتلاءم مع المعايير الدولية. لكن تفكيك بنية الفصل يُظهر تفعيل أربع ديناميكيات ذات أثر مباشر في القطاع الزراعي الفلسطيني، هي: 1. وضع آلية للسيطرة على المعابر، 2. إنشاء عدد من اللجان الفرعية المشتركة، 3. تفعيل المعايير الدولية، 4. تبادل المعلومات بانتظام وتنسيقها. ولفهم الكيفية التي أنتج بها الفصل الثامن ديناميكيات إقصاء في حق المزارعين الفلسطينيين، لا بد من قراءتها من خلال عدسة الاقتصاد السياسي.

ب. آلية السيطرة على المعابر: حرية شكلية

وفقًا لنص الاتفاقية، "سيكون هناك نقل حر للمنتجات الزراعية، ومن دون جمارك وضرائب استيراد بين الجانبين"[26]. ولا يمكن أن يتحقق النقل الحر إلا بسيطرة متبادلة ومتساوية، في حين لا يسمح اتفاق أوسلو الإطاري للفلسطينيين بامتلاك القدرة التنظيمية أو المادية أو العسكرية للتحكم في المنافذ، أو لمنع دخول المنتج الزراعي الإسرائيلي إلى الأسواق الفلسطينية. وقد واصلت إسرائيل التحكم الفعلي في المعابر والحدود والمنافذ الجوية والبرية والبحرية؛ فحرمت بذلك المزارع الفلسطيني من نقل منتجاته الزراعية في حال قررت إغلاقها، أو أغلقت حدودها مع الدول المحيطة. وبهذا، تتجسد الهيمنة في تبعية المزارع الفلسطيني للقرار الإسرائيلي، وهشاشة السيادية الزراعية الفلسطينية. وينص الفصل، أيضًا، على أن "لكل طرف الحق في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمنع أي ضرر قد تُسببه زراعته في بيئة الطرف الآخر"[27]. ووفقًا لذلك، يُتاح للمزارع الفلسطيني، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية الفلسطينية، المطالبة بمنع المنتجات الزراعية الإسرائيلية من إغراق أسواقه خلال الموسم الزراعي؛ ما سيؤمّن له تسويق منتجه، والمنافسة في تغطية احتياجات السوق المحلية من إنتاجه الزراعي[28].

غير أن هذا البند لا يقترن بآلياتٍ تتيح للفلسطينيين تنفيذه على نحو مباشر؛ إذ تحتفظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية والأمنية والرقابية على المعابر والحدود، وتعزّز ذلك بسنّ سياسات استيراد وتصدير حمائية لمنتجاتها، وبمنظومة معلومات وإدارة تتيح إنتاج معايير تُقصي بها المنتِج الزراعي الفلسطيني من إمكانية الولوج إلى الأسواق[29]. وبهذا، تترافق هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي مع تهميش المزارعين الفلسطينيين بما يؤسس لبنية تبعية مقننة ومعترف بها فلسطينيًا، تؤدي إلى غياب القدرة على ممارسة أي سلوك سيادي يحقق للفلسطينيين توازنًا في السيطرة مع الإسرائيليين، أو منافسة عادلة معهم.

(26) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," p. 16.

(27) Ibid., p. 20.

(28) وليد حباس، "الاقتصاد السياسي للتهريب: تجارة الضفة الغربية تحت نظام الحدود الإسرائيلي"، **عمران**، مج 13، العدد 49 (صيف 2024)، ص 38.

(29) Nur Arafeh, "Long Overdue: Alternatives to the Paris Protocol," *YPLUS*, 27/2/2018, accessed on 5/6/2025, at: https://acr.ps/hBxVKmX

ج. اللجان الفرعية: أدوات هيمنة ناعمة

في الفقرة الجزئية الأولى من الفصل الثامن، ثمة إشارةٌ إلى "خدمات البيطرة والحماية النباتية"، وقد تكرر ذكرها 12 مرة في الفصل، لتأكيد التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بالقطاعَين الزراعي والحيواني. وقد رُبِط هذا التكرار بتعبير "الترتيبات المتبادلة" Mutual Arrangements التي تمثّل إطارًا عامًّا للعلاقة بين الإسرائيلي والفلسطيني فيما يخص القطاع الزراعي؛ بما يوحي بأنه مبني على مبدأ المعاملة بالمثل Based on Mutuality. وبحسب نص الاتفاقية، يندرج ذلك كلّه ضمن عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، التي تتكرّر الإشارة إليها في الفصل؛ إذ تُحال إليها الخلافات بين اللجان الفرعية التي سيأتي ذكرها لاحقًا، إضافةً إلى التحقّق من تنفيذ الاتفاقية عبر آلية تفضي إلى دعم الطرف الأكثر تشددًا The Most Stringent One، وهو الجانب الإسرائيلي.

نادرًا ما اجتمعت هذه اللجنة، وقد أحالت معظم صلاحياتها إلى الإدارة المدنية؛ ما زاد من بيروقراطية "التنسيق" وعمّق تكريسه لهيمنة الجانب الإسرائيلي، نتيجة هيمنته المعرفية – المعلوماتية، ومتانة أدواته التقنية، وقوة سيطرته الإدارية، واتساع علاقاته الدولية وتشعّبها[30]. فإذا ما أراد مزارع فلسطيني أو جمعية تعاونية زراعية فلسطينية استيراد بذورٍ جديدة أو مبيدات زراعية، كان عليهما أن يخضعا لشروط فنية وضعها الخبير المهني الإسرائيلي عضو اللجنة بحيث لا تمس القطاع الزراعي الإسرائيلي المعنيّ بأي سوء. وفي حال لم تتمكن "لجنة الحماية النباتية أو البيطرية"، مثلاً، من الحسم في إقرار استيراد المواد الزراعية من عدمه، واختُلف بين أعضائها، يُرفع طلب الاستيراد إلى اللجنة المشتركة التي تشتغل بآلية إرضاء الطرف الأكثر تشددًا (بدعوى أنه سوف يكون متضررًا في حال إقرار الطلب). والسؤال هاهنا: أيُعدّ هذا المضمون إيجابيًا بالنسبة إلى المزارع الفلسطيني؟ فعليًا، لا. فإبان توقيع الاتفاقية كان القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني فجوتين عميقتين مع القطاع الزراعي الإسرائيلي: إنتاجية، ومعرفية. فقد كان يعاني انخفاض إنتاجية المزروعات، وتقلص حصته من الأرض والمياه نتيجة سياسات النزع الإسرائيلي، في مقابل ما حققه القطاع الزراعي الإسرائيلي في الفترة 1948–1967 من قفزة إنتاجية هائلة واختراق منتجاته للسوق العالمية، ضمن زيادة مطردة لجودة مخرجاته وتنامي قدرته على المنافسة في ظل دعمٍ حكومي ثابت ومتزايد[31].

وفي ظل مثل هذا التفاوت تنتهي التبادلية فعليًا إلى سيطرة سيادية إسرائيلية على المستويين المعرفي والإنتاجي. ومما يحيل آلية إنشاء اللجان المشتركة إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية الإسرائيلية، أن الجانب الفلسطيني فيها لم يكن، تنظيميًا، كيانًا حكوميًا، بل كان يتكئ على جمعيات تعاونية اقتصرت مهماتها حتى ذلك الحين على ترتيب العلاقات الداخلية للمزارعين على نحوٍ أساسي، ورصد التغيرات العامة على مواسمهم[32]. وليس لهذا المظهر من نتيجة إلا تهميش المزارع الفلسطيني ضمن سيرورة التنسيق واتخاذ القرار داخل هذه اللجان. إن غياب أي تمثيل للمزارعين

(30) Sahar Taghdisi–Rad, *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?* (London: Routledge, 2011), pp. 87–88.

(31) Eran Feitelson & Itay Fischhendler, "Spaces of Water Governance: The Case of Israel and its Neighbors," *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 99, no. 4 (2009), p. 730.

(32) يوسف عدوان وسارة نوفل، **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2010)، ص 34.

الفلسطينيين أو للجمعيات التعاونية في اللجان الفرعية[33]، واستبدالهما بخبراء رسميين، يعني أن الفئات الاقتصادية – الاجتماعية الأكثر تماسًا مع قرارات اللجان، والأكثر عرضة لآثارها، تُهمّش وتوضع خارج آلية صياغة القرار الزراعي، واتخاذه.

من منظور الاقتصاد السياسي لعلاقات القوة والهيمنة، يمكن التأكيد أن هذه اللجان ليست إلا أدوات هيمنة إسرائيلية نتيجة سيادتها المعرفية وحيازتها للمعلومات واتكائها على تفوق سياسي إسرائيلي مدعوم أمنيًا وعسكريًا ولوجيستيًا، وهي بذلك تستولد من مظاهر التعاون الزائفة المزيد من الهيمنة المكرسة لتبعية اقتصادية مدعومةً بانعدام التكافؤ[34]. ولئن كان لمثل هذه المظاهر وجود سابق بين الاقتصادين الزراعيين الفلسطيني والإسرائيلي، فإنها صارت ضمن هذه اللجان بنيوية ومؤسسية؛ إذ صارت محاطة بصيغة تفاوضية قانونية تمنحها إمكانيات هائلة لإعادة إنتاج نفسها بأشكالٍ مختلفة.

د. المعايير الدولية: آلية إقصاء مخفية

وفقًا للنقطة الأولى في الفقرة الجزئية السادسة من الفصل الثامن، فإن تصاريح الاستيراد للمنتج الحيواني مرهونة بالشروط البيطرية المعمول بها في إسرائيل والمتوافقة مع المعايير الدولية الخاصة بالمنتج الزراعي والحيواني، استيرادًا وإنتاجًا وتصديرًا، مثل معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان World Organisation for Animal Health، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات International Plant Protection Convention[35]. هذه الشروط معتمدة ومطبّقة في إسرائيل منذ سنوات، والقطاع الزراعي الإسرائيلي متكيفٌ ومتوافق معها. في المقابل، وفي ضوء التفاوت بين القطاعين الزراعيين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور هذه المعايير، ينتهي المطاف بتكريس نوعٍ غير مباشر من الرقابة الإسرائيلية على السوق والمنتجات الفلسطينية، خاصةً مع هشاشة القطاع الزراعي الفلسطيني ومحدودية مستويات تطوره مقارنة بالقطاع الإسرائيلي، وبالنظر إلى القيود الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية المفروضة عليه، فضلاً عن عدم مراعاة الشروط للفوارق البنيوية بين القطاعين أو لخصوصية القطاع الزراعي الفلسطيني.

وليس أمام المزارع الفلسطيني إلا الالتزام بالمعايير الدولية والخضوع للمعايير الإسرائيلية، غير أن الالتزام بهذه الشروط لا يمنح منتجاته حرية دخول الأسواق الإسرائيلية بالضرورة؛ إذ ليست معايير السلامة والصحة الدولية وحدها المتحكمة في تصدير المنتج الفلسطيني إلى الأسواق الأخرى، بل هي مقرونة بالتحكم السياسي الإسرائيلي في الحدود والمعابر، وبالسياسات الحمائية الإسرائيلية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وبصعوبة حصول المزارع الفلسطيني على المعدات والمدخلات التي تضمن احترام معايير وشروط الإنتاج الدولية، فائقة التصنيع والتعقيد التكنولوجي وباهظة الثمن

(33) المرجع نفسه، ص 40.

(34) Raja Khalidi & Sobhi Samour, "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement," *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 2 (2011), p. 11.

(35) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)," pp. 18–19.

مقارنةً بظروف الإنتاج الزراعي الفلسطيني الفقير، وعدم قدرته على التحكم في مدخلاته ومخرجاته في ظل الهيمنة الإسرائيلية على الأرض والبنى التحتية والمياه.

في الواقع، أدّت القيود والمعايير البيطرية والزراعية المفروضة على القطاع الزراعي الفلسطيني – كما سيتضح في القسم الثاني – إلى تقويض مبدأ "النقل الحر". ومع تزايد صعوبات التسويق، تراجعت جاذبية العمل الزراعي لدى الفلسطينيين. وبالتزامن مع مصادرة الأراضي والموارد المائية الفلسطينية، والتحكم في الأسواق بما يخدم المستوطنات والمنتج الإسرائيلي، لم تعد آلية الامتثال للمعايير الدولية تمثّل سوى وجهٍ آخر من وجوه ترسيخ التراكم عبر الانتزاع، بما يخدم هيمنة الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي على نظيره الفلسطيني، ويمنحه مزيدًا من أدوات القوة ومقومات السيطرة وفرص التفوق، في مقابل تجريد المزارع الفلسطيني من هذه المقومات وإقصائه عن شروط الاستمرار وإعادة إنتاج قدرته الإنتاجية.

هـ. تبادل المعلومات: تعميق الفجوة المعرفية

تكرر الاتفاقية عبارة "تبادل وتنسيق المعلومات بانتظام"[36]، في سياق تتميز فيه البنية المعلوماتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وللسلطة الفلسطينية المتولدة عنها بمختلف مؤسساتها ومصالحها، بالضعف والتشتت وعدم امتلاك المقدّرات المعرفية والتقنية والتكنولوجية والتنظيمية الضرورية لتطويرها. وهو ما مثّل فجوة هائلة بين طرف قوي يملك مقومات الهيمنة كلها وطرفٍ ضعيف يفتقر إلى مقومات السيطرة. وفي رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية في القطاع الزراعي وفي غيره، اعتمدت جهات دولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على البيانات الإسرائيلية التي تكثفت وتزايد تنظيمها وتعززت آليات استخدامها في الصراع ضد الفلسطينيين، منذ تعداد أيلول/ سبتمبر 1967 وتحديثاته المستمرة عبر مصالح الإدارة المدنية، وتطوير سجلات الضرائب[37]. ويصح ذلك، سواء تعلق الأمر بتسجيل حجم القوى العاملة وتوزيع السكان وأعدادهم، أو بسائر ما يهم القطاع الزراعي الفلسطيني.

لكن، كيف يؤثر ذلك في المزارع الفلسطيني؟ يتسبب انعدام السيادة الفلسطينية في حقل البيانات والأرقام في سوء تقديرٍ لاحتياجات المزارع الفلسطيني؛ فمن ناحية يغدو تخطيط المزارع لإنتاج أرضه المستقبلي مخاطرة؛ لأنه لا يستطيع ضمان سياسات استيراد البذور أو تصدير المنتجات، سواءً إلى السوق الإسرائيلية أو إلى الخارج، ومن ناحية أخرى تطوير محصوله أو استصلاح أراضٍ جديدة أو الاعتماد على تقنيات مختلفة في الزراعة. فهو لا يملك حرية الوصول إلى التقنيات والموارد؛ فيضطر إلى زراعة محاصيل ذات ربحية أقل لكن حاجتها إلى التقنيات والتكنولوجيا الزراعية أقل، وإلا فإنه مضطر إلى الخضوع لاتجاهات المزارع الإسرائيلي وسوقه للحفاظ على وجوده في السوق وقدرته على التسويق لإنتاجه وتصديره، وحصوله على البذور المناسبة. وهذا يعني أن انعدام السيادة الفلسطينية على البيانات لا ينتج فجوة معلوماتية أو يعبر عن انفصام بين الجهات الرسمية المرتبطة

(36) Ibid., pp. 3, 7, 9, 17, 29.

(37) "Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank," *Report*, B'Tselem (May 2002), p. 45, accessed on 1/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVKje

بالقطاع الزراعي والمزارع فحسب، بل يتسبب أيضًا في ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتسويق والتصدير، وتكبّد المزارع خسائرَ نتيجة غياب المعلومات، وانخفاض قدرته على التخطيط لمواسمه الزراعية، وضعف قدرته على منافسة الزراعة الإسرائيلية، لينتهي بالتبعية لها ولسياساتها.

ومع الإقرار بمسؤولية الجانب الفلسطيني عن هذه الفجوة، من الضروري كذلك الإقرار بأنها ليست مسألة معرفية – تقنية؛ إذ هي ذات علاقة مباشرة بعمل الاحتلال الإسرائيلي، منذ عام 1967 على الأقل، على إيجاد هذه الفجوة وتعميقها وتعزيز نتائجها. وذلك من خلال توسيع قدراته على النفاذ إلى أدق تفاصيل أوضاع المزارعين الفلسطينيين، وبناء سياساته المهيمنة على أساس المعرفة بها وحجبها عن الفلسطينيين، بالتوازي مع التراجع المستمر لمعرفة "المسؤولين" الفلسطينيين بتلك الأوضاع وتقادمها؛ ما جعل القرار الزراعي الفلسطيني يترك المزارع وحيدًا في أرضه، بلا صانع قرار قادر. وبهذا، غابت القدرة على معرفة ظروفه واحتياجاته وفهمها وتحليلها؛ ما أدى إلى تهميشه وإقصائه.

ومن منظور الاقتصاد السياسي للهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، فإن ما يغيب عن الفصل الثامن أكثر مما يحضر فيه؛ إذ تغيب السيادة الفلسطينية على المعابر والمنافذ، والعدالة في تبادل المعلومات وآليات التنسيق، ومراعاة خصوصية المزارع الفلسطيني. ويغيب عنه كذلك أيّ ذكرٍ للأرض، أو حمايةٍ لحق المزارع في الوصول إليها وحصاد مزروعاته في موسمها، أو آلياتٍ للاعتراض على انتهاك هذا الحق. ولا يتضمن ما يعزز بقاء المزارع في أرضه أو يمكّنه من مقومات الصمود والاستمرار، بما يحول دون انتقاله إلى مهنٍ أخرى أكثر استقرارًا وربحية وأقل مخاطرة. وبذلك، يرسم الفصل مسارًا من شأنه الإسهام في تفكك المجتمعات الزراعية وتراجع العمل في الأرض لمصلحة وظائف ومهنٍ توفر عوائد أعلى ومكانة اجتماعية أكبر، ولا سيما في قطاعي الخدمات والأمن[38].

وليست هذه الصورة إلا تجسيدًا لكل مقومات الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، ولتهميش المزارع الفلسطيني، وقد تحوّلا إلى مقومَين في منظومة قانونية – اقتصادية متكاملة، يكرسها الفصل الثامن، ذات طابع بنيوي، وهي قادرة على إعادة نفسها بنفسها، وعلى تعزيز إمكانيات التراكم من خلال الانتزاع لفائدة الاقتصاد الزراعي الإسرائيلي عامة والمُنتِج الزراعي الإسرائيلي خاصة، وإقصاء اجتماعي مباشر وغير مباشر للمزارعين الفلسطينيين، وعزلهم، بوصفهم أفرادًا ومجموعات وفئة اجتماعية، عن السياقَين الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني.

ووفقًا للفصل الثامن، يتشكل قطاعٌ زراعي فلسطيني محكوم بمعايير إسرائيلية تُقدَّم بوصفها معايير دولية، ومقيّد نتيجة السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر. وتتشكل أرضٌ زراعية تفتقر إلى الموارد المائية الكافية وتخضع لقيود على المدخلات الزراعية، بما فيها البذور والمبيدات؛ ما يُفضي إلى إنتاجٍ ضعيف ومتأخر وغير قادر على المنافسة حتى داخل سوقه المحلية. وفي المقابل، يجد المزارع الفلسطيني نفسه من دون حمايةٍ لأرضه أو لمحصوله أو لعمليات تسويقه وتصديره، ومعزولاً أمام خيارات تتضاءل باستمرار مع اتساع نطاق الهيمنة الإسرائيلية وتراكم مكاسبها على حساب

(38) Alaa Tartir, *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994–2008* (Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2011), p. 36.

خسائره. وهكذا يُحاصر بين ضيق مساحة الأرض المتاحة له وبين القيود المفروضة على الحدود والمعابر، التي تحدّ من وصوله المنتظم إلى الأسواق الإسرائيلية، بل إلى السوق الفلسطينية نفسها[39].

وهذه هي بنية الهيمنة الاقتصادية التي يتولى الفصل الثامن تقديمها في إطار يبدو توافقيًا وتفاوضيًا. غير أنه، في الواقع، لا يعدو أن يكون ذا وظيفة استعمارية؛ إذ يؤسس لتهميش بنيوي؛ اقتصاديٍّ تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني، واقتصادي – اجتماعي تجاه المزارع الفلسطيني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الجوانب التي يتناولها الفصل في الجدول (1).

الجدول (1)

تحليل الفصل الثامن من اتفاقية باريس الاقتصادية من منظور الاقتصاد السياسي

مضمون الفصل	الأثر المباشر	الأثر البنيوي
"نقل حر بدون جمارك" و"حق كل طرف باتخاذ تدابير حمائية".	غياب السيطرة الفلسطينية على المعابر ووضعها تحت رحمة القرار الإسرائيلي.	حرمان المزارع الفلسطيني من ممارسة قراره السيادي في نقل منتجاته ومدخلاتها إلى الخارج ومنه.
تشكيل لجان فرعية "تعاونية" تحت إشراف اللجنة الاقتصادية المشتركة.	علاقة غير متكافئة في المداولة والقرار مع غياب ممثلين عن المزارعين الفلسطينيين في اللجان.	منح الهيمنة شكلاً ناعمًا وشكلاً تفاوضيًا مزيفًا يُخفي علاقات القوة.
إلزام المنتجات الفلسطينية بمعايير مثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، واشتراط موافقة إسرائيلية.	تحكّم إسرائيل وسيطرتها بسبب احتكارها المعرفة بالمعايير وقدرتها على ضبطها، في مقابل استحالة بنيوية لدى المزارع الفلسطيني في تبني هذه المعايير، سواء على مستوى معرفتها أو على مستوى القدرة على مراعاتها خلال العملية الإنتاجية.	إقصاء ممنهج للمنتجات المحلية الفلسطينية، وتحقيق تراكم الثروة الاستعمارية على حساب الاقتصاد الفلسطيني.
التنسيق وتبادل البيانات الزراعية.	تحكّم إسرائيل وسيطرتها بسبب احتكارها معرفة كيفية إنشاء قواعد البيانات الزراعية واستخدامها وتبادلها، في مقابل وجود استحالة بنيوية لدى الجانب الفلسطيني في امتلاك هذه القدرة أو تطويرها. ويؤدي ذلك إلى توجيه القرارات بما يفضي إلى تجاهل احتياجات القطاع الزراعي الفلسطيني.	هيمنة معرفية تعيد إنتاج تبعية الاقتصاد الزراعي الفلسطيني للاقتصاد الزراعي الاستعماري الإسرائيلي، ومنع المزارع الفلسطيني من ممارسة زراعة مستقلة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

(39) Leila Farsakh, *Rethinking Statehood in Palestine: Self–Determination and Decolonization Beyond Partition* (Albany: SUNY Press, 2021), p. 144.

3. فصول أخرى تمس مصالح المزارعين الفلسطينيين

ثمّة نصوص أخرى من الاتفاقية تتعلق بالزراعة، يُجملها الجدول (2)، وما ينتج منها من ديناميكيات في ضوء الاقتصاد السياسي، وأثر هذه القيود في المزارع الفلسطيني.

الجدول (2)

تحليل الفصول 2-5 و7 من اتفاقية باريس الاقتصادية من منظور الاقتصاد السياسي

الفصل	المجال	المضمون المرتبط بالزراعة	الأثر المباشر	الأثر البنيوي
الثاني	سياسة الاستيراد	- تحديد المنتجات التي يمكن استيرادها مباشرة من دون موافقة إسرائيل، ولكن من دون أن تضر بمنتجاتها. - تقنين استيراد المستلزمات الزراعية عبر ثلاث قوائم (أ، ب، ج).	- ينشأ، من اشتراط الموافقة الصحية والبيطرية الإسرائيلية على البضائع المستوردة، تقييد كمّي ونوعي لاستيراد المواد الزراعية التي يحتاج إليها المزارع مع إلزامية الموافقة الإسرائيلية المسبقة؛ ما يمحو هامش المنافسة بين الاقتصاد الزراعي الفلسطيني والاقتصاد الزراعي الاستعماري الإسرائيلي نتيجة افتقار الأول إلى البنى التحتية والدعم، ولتطابقه مع المواصفات والمعايير. - يؤدي تحديد السلع التي تُستورد حصرًا عن طريق إسرائيل - وهي تشمل معظم المستلزمات الزراعية الضرورية (البذور المحسنة، المبيدات الآمنة، معدات الزراعة) - إلى لجوء القطاع الزراعي الفلسطيني إلى استيرادها من الأسواق الإسرائيلية؛ وهو ما يحرم السلطة الفلسطينية من عوائد فرض رسوم على منتجات زراعية إسرائيلية تدخل أسواقها.	- التحديد الاستعماري لسلاسل الإمداد هو ضبطٌ للسوق، من خلال التحكم في التكنولوجيا والموارد الإنتاجية الأساسية. - إن إنشاء "سوق مفتوحة" تغيب عنها آليات السيادة التجارية الوطنية (الفلسطينية)، يؤدي إلى إغراقها بالمنتجات الاستعمارية (الإسرائيلية)، ولا ينسجم مع اقتصاد ناشئ هشّ. - حرمان الإنتاج الزراعي المحلي من حرية الحركة والتسويق في سوقه الوطنية وفي الأسواق الخارجية. - فصل المزارع الفلسطيني عن اقتصاده الوطني، وربطه بتبعية بنيوية مستدامة للاقتصاد الإسرائيلي.

الثالث	ضريبة القيمة المضافة	تطبيق نظام موحد للضرائب غير المباشرة على المنتجات الزراعية.	- يتم تحميل المنتج الزراعي الفلسطيني العبء الضريبي نفسه المفروض على المنتج المستورد، وذلك عبر إدراجه ضمن شروط إنتاجية وتسويقية غير تنافسية، بما يهدد قدراته الإنتاجية إلى حدود الكفاف، ويحرم المزارعين من مرونة التسويق والتصدير، ويقيد حقهم في الدعم والإعفاء من خلال حرمان السلطة من إمكانية تقديم هذه الامتيازات لهم.	- إعادة إنتاج التبعية الاقتصادية، وتقييد أدوات السيادة المالية المحلية، وإعاقة سياسات الدعم الحمائية.
الرابع	الضرائب المباشرة والنقد	لا توجد صلاحية للسلطة في إصدار عملة فلسطينية.	اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الشيكل الإسرائيلي في تعاملاته النقدية يؤدي إلى بقاء السيادة النقدية بيد إسرائيل؛ وهو ما يفرض قيودًا على حركة النقد وضبط الأسعار في السوق، ويحرم السلطة حرية التمويل الحكومي المساند ويحرم المزارعين من فرصهم في الدعم.	أداة رقابة اقتصادية تعطل بناء الاقتصاد الوطني المستقل، وتراكم الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية، وتمنع تشكّل قوى مُنتِجة بسبب الاحتلال.
الخامس	العمل	- تنظيم عمل الفلسطينيين في إسرائيل، ووضع نظام تأمين وتعويض وضمان صحي لهم.	- يؤدي اعتماد سياسة حمائية (انتقائية ومنقوصة) لحقوق العمال في إسرائيل والمستوطنات، مقابل حرمان السلطة والقطاع المحلي الزراعي المنتج من موارد انتهاج السياسة نفسها، إلى تعميق التفاوت بين قدرة الاقتصاد الاستعماري على استيعاب الأيدي العاملة وقدرة القطاعات المحلية المنتجة على الاستفادة منها. ويتسبب في حرمان القطاع الزراعي الفلسطيني من الأيدي العاملة وخاصة خلال المواسم الزراعية، وتهميش طبقة المزارعين نتيجة الفوارق الاقتصادية بين عوائد العمال المزارعين الفلسطينيين في إسرائيل ونظرائهم العاملين في أراضيهم.	- إعادة توجيه القوى العاملة بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، على حساب الاقتصاد الفلسطيني وإنتاجه المحلي.

السابع	الصناعة	دمج المنتجات الزراعية المصنعة في السلاسل التصنيعية.	وضع معايير مجحفة لاستيراد المعدات الزراعية الصناعية يؤدي إلى ارتباط القطاع الزراعي المصنع الفلسطيني باقتصاد إسرائيل، ومنع تطور القيمة المضافة الزراعية ضمن الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الكلي.	تعطيل بناء صناعات وطنية مستدامة، عبر محاصرة القطاع الصناعي والزراعي في المعدات والأدوات.

المصدر: من إعداد الباحثة، استنادًا إلى تقارير دولية وبيانات إحصائية محلية مرتبطة بالمزارع وقطاع الزراعة الفلسطيني.

بناءً عليه، يمكن القول إن اتفاقية باريس تتجاوز أن تكون إطارًا قانونيًا لتنظيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية فحسب، لتكون آلية نموذجية للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي عبر أدوات ولغة تبدو توافقية ناتجة من اتفاق تبادلي تفاوضي. فهي تعيد إنتاج هيمنة مباشرة وغير مباشرة على الموارد، ضمن بنية استعمارية خشنة وناعمة في آن معًا، تمثّل أداة سياسية تُقصي المزارع الفلسطيني من دائرة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وتضعه في حالة من الانكشاف والتبعية التعاقدية المفروضة.

ثانيًا: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المزارعين الفلسطينيين بعد توقيع الاتفاقية

لأغراض المقارنة التحليلية، تنطلق قراءة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شملت المزارعين بعد توقيع اتفاقية باريس من وضعهم قبل عام 1994، حين ظلّ القطاع الزراعي الفلسطيني، على الرغم من القيود الاحتلالية المفروضة منذ عام 1967، أحد مصادر الدخل والعمل الأساسية لشريحة واسعة من الفلسطينيين. ويصل السقف الزمني للبيانات إلى عام 2022، غير أنّ هذا لا ينطبق على جميع المعطيات؛ إذ يعود بعضها إلى نهاية الألفية الماضية، بينما يتوقف بعضها الآخر عند حدود عام 2010. إن السؤال الذي يوجه قراءة هذه البيانات هو التالي: ما أوضاع المزارع الفلسطيني بعد عام 1994؟ وللوصول إلى فهمٍ أعمق لاتجاه البيانات من منظور السؤال واستنادًا إلى مفهوم الإقصاء، تُقسّم البيانات المتاحة إلى ثلاثة أقسام: الإقصاء الاقتصادي عبر التحكم في الأسواق وحرية التسويق الشكلية، والإقصاء الاجتماعي عبر فقدان الأرض وتهميش العمل الزراعي، والإقصاء المزدوج عبر التهميش الاجتماعي والهيمنة الاقتصادية.

1. ديناميكيات الإقصاء الاقتصادي للمزارعين الفلسطينيين

تتخذ هذه الديناميكيات ثلاثة اتجاهات أسهمت في إيصال المزارع الفلسطيني إلى خانة الإقصاء الاقتصادي المباشر، وهي: 1. قيود التسويق والتصدير، 2. غياب السيطرة على مستلزمات الإنتاج الزراعي، 3. تآكل القدرة التنافسية. فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بقيود التسويق والتصدير، وعلى الرغم من تأكيد نصوص الاتفاقية حريةَ التصدير المتاحة للمزارعين الفلسطينيين، فإن ما لا يتجاوز 10 في المئة من الإنتاج الزراعي الفلسطيني السنوي يُوجَّه إلى التصدير الخارجي،

من أصل 250 ألف طن. ويعود ذلك إلى الصعوبات التي يواجهها المزارع الفلسطيني في الوصول إلى الأسواق العالمية[40].

وتشمل هذه الصعوبات التأخير على المعابر، والفحص المتكرر للبضاعة، والحجر الصحي، وهي صعوبات خاصة بالمزارع الفلسطيني فقط. فعمليات التخليص الجمركي للمنتج الفلسطيني تستغرق مدةً تراوح بين 5 و10 أيام، في مقابل يوم أو يومين للمنتج الإسرائيلي؛ وهو ما يتسبب في خسائر تراوح بين 25 و30 في المئة من القيمة الأصلية للمنتج المُعدّ للتصدير. ومن الأمثلة على ذلك، خسائر قطاع الحمضيات الفلسطينية، التي تُقدر سنويًا بنسبة 30 في المئة، نتيجة التلف بسبب التأخير والإغلاق المفاجئ[41]. وفي بعض الأحيان، يتسبب إغلاق المعابر في خسارة الموسم بأكمله؛ ففي عامَي 2014 و2018، أغلق الاحتلال بصفة مفاجئة معبر كرم أبو سالم، بعد تجمع الشاحنات الممتلئة بالثمار المعدة للتصدير، فتسبب ذلك في خسائر موسمية وصلت إلى 10 ملايين دولار أميركي لكل موسم[42]. نذكر أيضًا التسويق الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة الذي حالت عمليات الإغلاق والفصل الجغرافي دونه، ورفعت تكاليفه بنسبة تصل إلى 60–80 في المئة مقارنةً بالتصدير إلى السوق الإسرائيلية؛ ما دفع قرابة 70 في المئة من المزارعين إلى تصدير منتجاتهم إلى السوق الإسرائيلية[43].

وامتدت قيود الحركة التجارية إلى الاستيراد؛ فقد دفع غياب السيطرة الفلسطينية على استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي، والقيود الإسرائيلية المتكررة، المزارعين إلى استيراد ما نسبته 65 في المئة من المستلزمات من إسرائيل؛ ما وضع المزارع الفلسطيني في تبعية كاملة للقطاع الزراعي الإسرائيلي الذي تحكّم في نوعية أنابيب الري التي يصدّرها إلى الفلسطينيين، وكمية الأسمدة والمبيدات والبذور المطورة ونوع كل منها[44]. وقد تفاقم ذلك منذ عام 2002، حينما منعت إسرائيل إدخال 37 صنفًا من المبيدات والبذور بحجة "ازدواجية الاستخدام". وفي عام 2008، وُضعت في قانون مراقبة الصادرات الدفاعية قائمة جديدة تضم 56 مادة، مثل الأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية. ونتيجة لذلك، لا يُسمح للمزارعين الفلسطينيين إلا باستيراد أنواع محددة من الأسمدة، وهي أنواع غير مثالية وأحيانًا غير فعّالة؛ ما جعل بعض المنتجات الفلسطينية أقل قدرة على المنافسة من المنتجات الإسرائيلية نظرًا إلى قصر مدة صلاحيتها. ولذلك، انخفضت الإنتاجية الزراعية للأرض الفلسطينية بنسبة تراوح بين 20 و33 في المئة منذ تطبيق قيود استيراد الأسمدة[45]. وفي كثير من الحالات، أجبرت القيود

(40) حمدي علي حسين، "تبعية الاقتصاد الفلسطيني ومسار حل الدولتين"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2023/7/13، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVKfv

(41) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development – UNCTAD, Seventy–second Executive Session, 17–21 October 2022), p. 63.

(42) Hana Hussain, "The Paris Protocol and the Impoverishment of the Palestinian People," *Middle East Monitor*, 20/9/2018, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVKbM

(43) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء القطاع الزراعي الفلسطيني: التحديات والآفاق** (رام الله: 2018)، ص 27.

(44) الشعيبي، ص 45.

(45) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 5.

المفروضة على واردات الفلسطينيين، من المواد الخام والمدخلات الصناعية، المنتجين الفلسطينيين على الاعتماد على المنتجات الإسرائيلية المخصصة للمستهلكين النهائيين، وقد أدى ذلك إلى توليد تبعية تجارية وزراعية[46].

تُنتج هذه الحلقة المفرغة غيابًا للقدرة التنافسية، ومن ثمّ إقصاءً اقتصاديًا؛ فالمزارع الفلسطيني يتحمل تكاليف إنتاج وتسويق ونقل أعلى بـ25–35 في المئة من المنتِج الزراعي الإسرائيلي[47]، بسبب التحكم في المعابر، ثم إن القيود الفنية والجمركية، وإعادة منتجه عدة مرات لفحصه، دفعته خارج السوق. ووفقًا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن نمط السوق الموحدة الذي تروّج له اتفاقية باريس هو نمط شكلي؛ فالمنافسة بين المزارع الفلسطيني والإسرائيلي تحوّلت إلى وسيلة لإقصاء الأول، إضافة إلى أن عدم قدرة المزارع على التخطيط لموسمه تدفعه إلى تغيير عمله نحو آخر أفضل مردودًا، كالعمل في إسرائيل أو في القطاع الخدماتي الفلسطيني[48].

في ضوء البيانات السابقة، يتضح كيف تحوّل النص القانوني، الذي يُفترض أن يضمن حرية التبادل التجاري، إلى آلية تقييد وإعادة إنتاج الإقصاء الاقتصادي. وبهذا، دفعت الاتفاقية بالمزارعين نحو حالة من الانكشاف الاقتصادي، بما يؤسس لتبعية قسرية للنظام الاقتصادي الإسرائيلي.

2. ديناميكيات الإقصاء الاجتماعي لفئة المزارعين الفلسطينيين

يُعرَف المزارع الفلسطيني بأرضه، وتُعرَف أرضه به. وعلى مدى عقودٍ من التاريخ ارتبط العلو الاجتماعي – الاقتصادي بالمساحات الواسعة من الأراضي التي تمتلكها العائلة؛ ما جعل فقدان الأرض يتجاوز خسارة الدخل إلى فقدان المكانة الاجتماعية والهوية المرتبطة بها. ويبيّن بلال سلامة أن الأرض بالنسبة إلى الفلسطينيين تتجاوز مفهومها القانوني القائم على الوثائق والملكية إلى مفهومٍ وجودي قائم في كيانهم ووعيهم الجمعي الذي يحوّل العلاقة بالأرض والارتباط بها إلى اختزانٍ لحياة الفلسطيني وموته[49].

يتقاطع هذا الجزء من الدراسة مع طرح سلامة بالنظر إلى البيانات والسياسات الاقتصادية والسيطرة على أدوات الإنتاج الزراعي وقواه وسوقه، بوصفها جزءًا من الهندسة الاجتماعية التي تعكس السيادة الاستعمارية على الجسد الفلسطيني والسعي إلى ضبطه[50]، وتحديدًا عندما يُضطر المزارع الفلسطيني إلى الانتقال إلى قطاعات أخرى، يتحول فيها من مالكٍ وسيّدٍ إلى أجيرٍ بأجرٍ منخفض،

(46) المرجع نفسه، ص 23.

(47) Ibid.

(48) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People*, TD/B/EX(72)/2, Trade and Development Board, Seventy–Second Executive Session (Geneva: UNCTAD, 17–21 October 2022), p. 65.

(49) أحمد إدريس، "في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية"، **عمران**، مج 12، العدد 45 (صيف 2023)، ص 212.

(50) المرجع نفسه، ص 215.

وكرامةٍ أقل، وقدرٍ أكبر من العوز والتهميش. ويكمن تمظهر ديناميكيات الإقصاء الاجتماعي لفئة المزارعين من خلال اتجاهين: الأول، فقدان الأرض ومحدودية الوصول إليها، وهو ما يصفه سلامة بالهندسة المكانية. والثاني، تهميش الإنتاج والعمل الزراعي إجرائيًا وحكوميًا (الهندسة الاقتصادية – البيوسياسية وفقًا لسلامة).

بالنسبة إلى البيانات الخاصة **بفقدان الأرض ومحدودية الوصول إليها**، يتبين أن إسرائيل تسيطر على أكثر من 60 في المئة من أراضي الضفة الغربية (معظمها أراضٍ زراعية أو فضاءات ملحقة بالقرى الفلسطينية) ضمن ما عرفته الاتفاقية بمناطق "ج"[51]؛ ما أنتج تقلصًا مطّردًا للأراضي الزراعية الفلسطينية، من 1.1 مليون دونم قبل عام 1994[52] إلى 940 ألف دونم عام 2000 (منها 826 ألفًا في الضفة، و114 ألفًا في القطاع)[53]، لتتراجع مجددًا إلى 911.6 ألف دونم خلال العام الزراعي 2009–2010[54]؛ أي إن نسبة الهبوط في المساحات المزروعة خلال خمسة عشر عامًا بلغت أكثر من 49 في المئة[55]، ثلثها في الضفة الغربية[56].

ثمة أسباب عديدة لانخفاض مساحة الأراضي الزراعية، وحتى عام 2020 كان 13 في المئة من المساحات الزراعية في الضفة الغربية قد ضُمت فعليًا إلى المستوطنات، بينما 9.4 في المئة من الأراضي الزراعية حُجزت خلف الجدار العازل، وأضحى الوصول إليها مرتبطًا بتصاريح أمنية[57]،

(51) دعنا، ص 69.

(52) "الإحصاءات الزراعية: 1993/ 1994"، **دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية** (أيار/ مايو 1997)، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVKVW

(53) "A Review of the Palestinian Agricultural Sector," *Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)* (2007), p. 21.

(54) "الإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة يعلنان النتائج الأولية للتعداد الزراعي 2021 في دولة فلسطين"، **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 2022/6/16، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVK33

(55) جورج كرزم، "هزيمة الزراعة وتهافُت الأوهام...ما العمل؟"، **مركز العمل التنموي (معًا)**، 2018/11/1، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVJZk

(56) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 16. تختلف الأرقام بين مصدرٍ وآخر. ومعظم الأرقام الحكومية الفلسطينية تُصر على الوقوف عند عتبة 900 ألف دونم، لكن هذا الرقم لم يتغير منذ عام 2020، وهو ما اضطرني إلى إعادة تقدير المساحة الحقيقية للأراضي الزراعية خلال الأعوام الأخيرة، خاصة مع ارتفاع نسبة المصادرات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية. ففي عام 2022، بلغت مساحة الأراضي الزراعية المستغلة المصادرة من الضفة 26 ألف دونم. وفي عام 2023، صادرت إسرائيل مجددًا 50.526 ألف دونم. ينظر: " الإحصاء في يوم الأرض.. الاحتلال يستولي على 50 ألف دونم في الضفة عام 2023"، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، 2024/3/28، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVJVB. ولا تتطرق هذه الأرقام إلى ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، فقد صادر الاحتلال من 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى حزيران/ يونيو 2025، ما لا يقل عن 40000–45000 دونم رسميًا. أمّا في القطاع، فإن انخفاض مساحة الأراضي الزراعية في الفترة 2000–2022، يأتي بسبب التوسع في المنطقة الحدودية العازلة. ويُلاحظ أن الأرقام الأخيرة لعام 2023 – حتى منتصفه – لا تمثّل المساحة الحقيقية للأراضي الزراعية، بل هي تقديرات "ظاهرية" نتيجة زيادة في كثافة الاستغلال أو احتساب الزراعات المحمية، أو مشاريع الزراعة المائية. جمال أبو عمر وحسان أبو قاعود، "تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية"، **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب/ أغسطس 2013)، ص 26، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKEA

(57) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية** (أيار/ مايو 2022)، ص 14، شوهد في 2026/5/31، في: https://acr.ps/hBxVK4k

إضافةً إلى تكاثر الحواجز العسكرية في الضفة. فوفقًا لمسحٍ أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في الربع الأول من عام 2025، بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية 849 حاجزًا، 36 منها أُضيفت بين كانون الأول/ ديسمبر 2024 وشباط/ فبراير 2025، علاوة على 29 بوابة جديدة في أنحاء مختلفة من الضفة تُضاف إلى 288 بوابة سابقة، يُغلق 60 في المئة منها بصفة متكررة[58]؛ ما يتسبب في إخضاع ما بين 80 ألف و100 ألف أسرة فلسطينية في الضفة الغربية لأذونات تصاريح خاصة من الجانب الإسرائيلي لدخول أراضيهم[59]، ومعظمهم ينتمون إلى أكثر من 150 تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا جلّ أراضي مزارعيه خلف الجدار العازل[60]، وتفصلهم عنها 84 بوابة بعضها يُفتح بضع ساعات أسبوعيًا، وكثيرٌ منها موسمية[61].

ويُشير التعداد الزراعي الفلسطيني إلى أن المستعمرات الإسرائيلية تعوّق أصحاب أكثر من 13 ألف حيازة من استغلال أراضيهم، بينما يُعوّق جدار الضم والتوسع العمل الزراعي والتسميد في أكثر من 6945 حيازة، وتتسبب المناطق العسكرية المغلقة في حرمان المزارعين من الوصول إلى 6463 حيازة أخرى، يُضاف إليها أكثر من 8 آلاف حيازة محاصرة بالحواجز العسكرية، و28.2 ألف حيازة تعوّق الخنازير البرية التي يُطلقها المستوطنون زراعتها والاعتناء بها، بينما تخنق إجراءات إسرائيلية أخرى 15794 حيازة إضافية[62].

ولا يقتصر هذا التعويق على النشاط الزراعي، بل يمتد أيضًا إلى الإنتاج الزراعي؛ إذ ترتفع تكاليف النقل والشحن والتوزيع على المزارع الفلسطيني، نتيجة تأخيرات الحواجز وتعقيدات عمليات النقل، واحتياجها في بعض الأحيان إلى ثلاجات خاصة لحماية المواد الغذائية من التلف بسبب طول فترة الانتظار على الحواجز والبوابات. فقد تأثرت قدرة الوصول إلى الأسواق والعملاء والموردين لدى 50 في المئة من المنشآت الإنتاجية الفلسطينية، وأشارت 48 في المئة من المنشآت إلى أن الحواجز أثرت في قدرة الزبائن على الوصول إلى الأسواق، بينما انخفضت إنتاجية 51 في المئة من المنشآت، وأشار النصف الآخر إلى تأثيرات سلبية في المبيعات[63]. تزامن ذلك مع حصصٍ مائية فلسطينية متناقصة باطّراد؛ إذ يُعدّ عدم كفاية حصة مياه الري للاحتياج الزراعي العائق الأكبر أمام تنمية الإنتاج والقطاع، فمن أصل

(58) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "West Bank Movement and Access Update – May 2025," 28/5/2025, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVKIj

(59) "الأمم المتحدة: الاعتداءات على موسم قطف الزيتون تهدف إلى فصل الفلسطينيين عن أرضهم"، **أخبار الأمم المتحدة**، 2025/10/21، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKdv

(60) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "The Humanitarian Impact of 20 Years of the Barrier – December 2022," 30/12/2022, accessed on 9/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVK9M

(61) "Israel Tightens Restrictions for Palestinian Farmers Accessing Land across the Wall," *The Palestine Chronicle*, 25/11/2019, accessed on 9/6/2026, at: https://acr.ps/hBxVK63

(62) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج النهائية – فلسطين** (كانون الثاني/ يناير 2023)، ص 44، 160، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVK2k

(63) طارق صادق وأحمد علاونة، "حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023"، **عمران**، مج 14، العدد 54–55 (شتاء 2026)، ص 215.

675 إلى 794 مليون متر مكعب من المياه الجوفية يستخدم الفلسطينيون في الضفة الغربية 15–20 في المئة[64]، بما يُقدر بـ226 مليون متر مكعب[65]. بينما تُسيطر إسرائيل على 500 مليون متر مكعب؛ إذ يقع 70 في المئة من مستوطناتها في الضفة على حوض الخزان الشرقي، بينما يقع 45 في المئة منها على مناطق متاخمة للخزان الجبلي[66]؛ ما يؤمن سحب كمياتٍ من المياه عبر 40 بئرًا استيطانية لمصلحة المستوطنين[67]. لهذا، يضطر الفلسطينيون إلى الاعتماد على المياه الإسرائيلية من شركة المياه "ميكوروت"[68]، ومياه الصرف الصحي المعالجة، وتتضاعف الفجوة بين نسبة ما يُروى (19 في المئة من إجمالي المساحة الزراعية) مقارنةً بحجم احتياجٍ زراعي يصل إلى 45 في المئة من المياه[69]. مع ذلك، لا يكشف سرد الأرقام المتعلقة بالمياه حقيقة الوضع، فالسيطرة الإسرائيلية على المنطقة "ج"، تقف في وجه محاولة الفلسطينيين تمديد شبكات المياه والري إلى الأراضي الزراعية. ويتشابه الوضع في قطاع غزة، حيث يعتمد القطاع الزراعي على المياه الجوفية من الحوض الساحلي الذي يرتفع فيه تركيز الأملاح والنترات؛ ما يجعل 97 في المئة من المياه غير صالحة للشرب؛ لذلك يضطر المزارعون إلى استخدام مياه مالحة للري، وهو ما ينعكس سلبيًّا على الإنتاجية الزراعية وكفاءة التربة[70].

ونتيجة تقلص مساحة الأراضي الزراعية ومحدودية وصول المزارعين إلى أراضيهم وانخفاض كمية المياه في مقابل ازدياد ملوحتها، انخفضت مساحة زراعة الخضروات، وهي الأكثر دورية وإنتاجية في الضفة والقطاع، من 197.8 ألف دونم في موسم 1994–1995 إلى 173.8 ألف دونم في موسم 1999–2000، ثم انخفضت مجددًا في موسم 2010–2011 إلى 129.5 ألف دونم[71].

إن حلقات المحاصرة المفروضة على المزارع الفلسطيني، من استلابٍ للأرض الزراعية، ونقاط إغلاق، وتحكمٍ بالمياه، ومنعٍ للمزارع من الوصول إلى أرضه، عوامل أدت تدريجيًا إلى فقدانه مكانته

(64) جميل حرب وحسام الدين السعيد وطلعت التميمي، **الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي** (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2021)، ص 21.

(65) تكفي كمية المياه التي تستولي عليها إسرائيل (حوالى 500 مليون متر مكعب) لزراعة مليون دونم إضافي، وتوفير فرص عمل لـ 80 ألف فلسطيني. ينظر: المرجع نفسه، ص 26.

(66) عبد الغني سلامة، "الصراع على المياه في فلسطين ... واقع وحلول"، مركز الأبحاث الفلسطيني، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVJYB

(67) أبو عمر وأبو قاعود، ص 26.

(68) 79 في المئة من المياه المتاحة في فلسطين مصدرها المياه الجوفية، ولتعويض النقص يشتري الفلسطينيون قرابة 20 في المئة من مياه شركة ميكوروت. ينظر: "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي 2022/03/22"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/3/22، شوهد في 2026/6/7، في: https://acr.ps/hBxVKAR

(69) Ahmad Alsa'di, Nidal Mahmoud & Issam A. Al–Khatib, "Utilization of Treated Municipal Effluent for Irrigating Agricultural Land in Palestine: The Driving Factors and Existing Practices," *Environmental Research*, vol. 242 (2024).

(70) "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي 2022/03/22".

(71) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "The Besieged Palestinian Agricultural Sector," (2015), p. 23, accessed on 31/5/2026, at: https://acr.ps/hBxVK0B

الاجتماعية، في إطارٍ مركبٍ وتدريجي. ويُعبِّر عن هذا الإطار عددٌ من المؤشرات، من بينها مؤشرات التعليم والتدريب مقارنةً بالقطاعات الأخرى؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن 91.1 في المئة من مُلّاك الحيازات الزراعية لم يحصلوا على تعليمٍ أو تدريبٍ زراعي، وأن 81.2 في المئة من المزارعين وأصحاب الحيازات لا يتلقون إرشادًا زراعيًا منظمًا، بينما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على تعليمٍ ثانوي أو جامعي بين فئة المزارعين نسبة 15–21 في المئة[72]؛ ما يعني أن هذه الفئة لا تتمتع بالمعرفة الكافية لتنمية قطاعها ووضعها الاجتماعي، وأنها محرومة من الفرص والمعلومات التي تتيح لها الاستمرار في العمل في القطاع الزراعي اقتصاديًا واجتماعيًا.

يرتبط ذلك بالضعف المؤسسي للقطاع الزراعي، ومن أبرز مظاهره انخفاض عدد المؤسسات المرتبطة به، التي تحفظ للمزارعين قدرتهم على التنظيم والإنتاج والعمل الجماعي، مثل المشاتل والجمعيات التعاونية. فقد انخفض عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من 240 جمعية عام 2010 إلى 149 جمعية عام 2023، وانخفض عدد المشاتل الزراعية من 145 مشتلاً عام 2010 إلى 133 مشتلاً عام 2023[73]، ويُعدّ ذلك تآكلاً للهياكل أو الأطر الوسيطة التي تمنح المزارعين وزنًا تمثيليًا، وإمكانية الوصول إلى الجهات الرسمية والحكومية، وقدرةً تفاوضية. وقد تجلّى ذلك في إضعاف قدرة المزارعين الفلسطينيين على التفاوض التجاري والشراء الجماعي للمعدات والبذور وتحسين ظروف إنتاجهم؛ ما جعلهم رهائن للمنتجات الإسرائيلية ذات الأسعار المرتفعة. فالمزارعون يستوردون 97 في المئة من المبيدات والأسمدة، و70 في المئة من بذور الخضروات، بينما تشكّل تكلفة الأسمدة والمبيدات في الضفة الغربية نحو 20 في المئة من تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي الفلسطيني[74].

يوجد، أيضًا، تغيرٌ بنيوي في طبقة المزارعين والفلاحين الفلسطينيين؛ فقد تراجع اهتمام الشباب بالحيازة الزراعية، في مقابل تركز 57 في المئة من الحيازات الزراعية بيد الفئة العمرية التي تبلغ 50 عامًا فأكثر[75]. وانخفضت نسبة مشاركة الذكور من 12.6 في المئة عام 2006 إلى 6.7 في المئة عام 2016[76]، ومن ثم 6 في المئة عام 2017[77]. أمّا الإناث، فقد انخفضت نسبة مشاركتهن

(72) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية** (كانون الأول/ ديسمبر 2011)، ص 36–40، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKx8

(73) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاءات الزراعية السنوية 2023"، 2025/9/21، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKtp

(74) رابح مرار ووفاء البيطاوي، **القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعّالة** (القدس/ رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2022)، ص 12، 14.

(75) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية**، ص 45.

(76) عمر طبخنا، "الشباب والقطاع الزراعي الفلسطيني"، **آفاق البيئة والتنمية**، 2018/4/1، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVJUS

(77) بدر الأعرج، "واقع الشباب في فلسطين، 2007، 2017"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ص 40، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKpG

من 36 في المئة عام 2007[78]، إلى 9 في المئة عام 2016[79]، وإلى 1 في المئة عام 2017[80]. أضف إلى ذلك نزوح 49 في المئة من الشباب العامل في الريف إلى المدن أو إلى العمل في إسرائيل لانخفاض جدوى الزراعة[81]؛ ما أدى إلى تراجع نسبة العمالة الزراعية من 22 إلى 25 في المئة مطلع التسعينيات[82]، وإلى 6 في المئة عام 2021[83]، لتُشكل نسبة لا تتجاوز 6.7 في المئة من إجمالي العمالة الفلسطينية[84]. وقد ترتب على ذلك انخفاض قيمة الإنتاج الزراعي من نحو 635 مليون دولار عام 1998 إلى نحو 275 مليون عام 2000. ولم تتعدّ مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الفلسطينية نسبة 30 في المئة، بعد أن بلغت 80 في المئة عام 1998، وقد أدى ذلك إلى زيادة الواردات الزراعية من إسرائيل، خاصة من المواد الغذائية الأساسية، لتشكل نسبة 70 في المئة من إجمالي الواردات الفلسطينية[85].

تعدّ هذه المؤشرات دلائل على أن الزراعة لم تعد قادرة على إنتاج الاستقرار الاجتماعي أو الحفاظ على موقع المزارع فاعلاً اقتصاديًا مستقلاً، بل أصبحت نشاطًا محدود الجدوى يدفع الأجيال الجديدة إلى الابتعاد عنه. ولا تعكس هذه المؤشرات انتقالاً مهنيًا من قطاعٍ إلى آخر فحسب، بل تشي أيضًا بتفريغ الجغرافيا الريفية من فئتها الأكثر قدرة على العمل والإنتاج، فضلاً عن ضمور تدريجي لاستمرارية النشاط الزراعي وانتقاله عبر الأجيال؛ بما يؤسس لتراجع الإنتاج الزراعي بصفته قطاعًا اقتصاديًا. وهو ما تثبته المؤشرات؛ إذ إن جزءًا كبيرًا من إنتاج الأراضي الزراعية لا يصل إلى الأسواق، بل يُخصَّص 70.8 في المئة من الإنتاج للاستهلاك الذاتي للعائلة بدلاً من التسويق والإنتاج التجاري، بينما لا تستطيع 87 في المئة من الحيازات الزراعية توفير دخلٍ يغطي 25 في المئة من حاجة الأسر[86]، في حين لا تعتبر الزراعة المهنة الرئيسة لـ 73.3 في المئة من مُلّاك الحيازات الزراعية[87].

---

(78) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاءات الزراعية – بيانات متنوعة، 2007"، أيلول/ سبتمبر 2008، ص 19، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKSd

(79) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التغيرات الأساسية على العمالة الزراعية في فلسطين، 2009–2023"، شوهد في 2026/6/24، في: https://acr.ps/hBxVKOu

(80) الأعرج.

(81) جميل الريماوي وبيان عساف، **تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني** (2022)، ص 14، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKVd

(82) "الاقتصاد الفلسطيني"، في: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000** (2001)، ص 335، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBybGv3

(83) وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع، **تقرير الإنجاز السنوي 2021** (حزيران/ يونيو 2022)، ص 10، شوهد في 2026/6/11، في: https://acr.ps/hBxVKrp

(84) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين**، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021، إعداد مأمون أبو عليا (كانون الأول/ ديسمبر 2023)، ص 26، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKlX

(85) "الاقتصاد الفلسطيني"، ص 335.

(86) السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية**، ص 32.

(87) المرجع نفسه، ص 30.

وهو ما يمكن اعتباره مؤشرًا دالًا على بداية تضاؤل طبقة المزارعين المرتبطين بالمهنة واختفائها من مؤشرات الإنتاج الاقتصادي الفلسطيني العام.

يتعزز هذا المسار مع اتساع العجز التقني والإنتاجي للقطاع الزراعي؛ إذ يعتمد 95 في المئة من المزارعين على أدوات زراعية تقليدية[88]، في حين يعتمد 81 في المئة منهم على مياه الأمطار بدلًا من نظم الري الحديثة[89]. ومع تقييد إدخال المعدات الزراعية الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة 35 في المئة، وانخفاض الإنتاجية بنسبة تراوح بين 20 و30 في المئة[90] مقارنةً بالإنتاج الإسرائيلي، يصبح المزارع أقل قدرة على التطور والمنافسة، وأكثر عرضة للتهميش والخروج التدريجي من النشاط الزراعي. أمّا المخرج النهائي للإقصاء الاقتصادي في المجال الاجتماعي، فيظهر في مؤشرات الحالة الاقتصادية لطبقة المزارعين؛ إذ تبلغ نسبة الفقر بينهم 32 في المئة[91]، وهم الطبقة الأدنى في متوسط الأجور اليومية، بمتوسط 80 شيكلًا في الضفة الغربية و20 شيكلًا في غزة في الفترة 2020–2021[92]. ويُقدّر متوسط الطلب السنوي على القروض الزراعية من المزارعين الفلسطينيين بـ150 مليون دولار[93]، بينما ترتفع تكلفة تحديث أنظمة الري لتتجاوز 350–400 دولار للدونم الواحد، وهي قابلة للارتفاع نتيجة قيود التصدير ومشكلات التسويق وتذبذب الأسعار[94].

وبهذا، يصبح استمرار المزارع في أرضه خيارًا مرتفع التكلفة، قد يدفعه إلى بيع الأرض أو تأجيرها أو هجرها. فلا تقتصر المؤشرات على تأكيد التراجع الاقتصادي، بل تشير، أيضًا، إلى إعادة إنتاج طبقة من المزارعين، بحيث تكون أكثر هشاشة وأكبر سنًا وأكثر انقطاعًا عن التطورات في محيطها، وأكثر تبعية للمحتل؛ ما يضطر المزارع إلى الانتقال من موقع المنتج والمالك إلى موقع العامل المحدود الدخل والقدرة على التأثير.

نستنتج مما سبق أن القطاع الزراعي الفلسطيني، بعد اتفاقية باريس، لم يعد كما كان قبلها؛ إذ تشير البيانات والمؤشرات إلى خسائر متصاعدة ومتراكمة لحقت بالمزارع الفلسطيني وأرضه ومياهه وإنتاجه، وصولًا إلى أسواقه. وقد أسهم ذلك في دفع أعدادٍ متزايدة من الشباب إلى العزوف عن العمل

(88) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نسبة استخدام التطبيقات الزراعية في حيازات البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التطبيق الزراعي والمنطقة، 2/2005"، شوهد في 2026/6/6، في: https://acr.ps/hBxVKie

(89) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "كفاءة المياه والإنتاجية والاستدامة في مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKNL

(90) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 5.

(91) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021** (نيسان/ أبريل 2022)، ص 20، شوهد في 2026/6/5، في: https://acr.ps/hBxVKev

(92) المرجع نفسه، ص 32.

(93) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر"، ص 25.

(94) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام"، ص 337؛ أمّا بالنسبة إلى أنظمة التنقيط، فتراوح التكلفة بين 3 آلاف و4 آلاف شيكل. ينظر: عبد العزيز الصالحي، **تقرير حول البيوت البلاستيكية في الضفة الغربية**، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2025/1/4، ص 11، شوهد في 2026/6/9، في: https://acr.ps/hBxVKK2

الزراعي، وما يمثله من ارتباطٍ بالأرض، والانتقال إلى قطاعات اقتصادية أخرى توفر لهم قدرًا أكبر من الاستقرار الاقتصادي والأمن المعيشي. غير أن هذا الانتقال لم يقتصر أثره على البعد الاقتصادي، بل امتد، أيضًا، إلى الهوية الوطنية الفلسطينية التي تختزن في الأرض حياة الفلسطيني وموته وكينونته الجماعية، وقد أثّر كذلك في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لفئة المزارعين الفلسطينيين بوصفهم مُلّاكًا ومنتجين، مع تحوّل نسبةٍ كبيرة منهم إلى عمّال في المستوطنات أو موظفين في قطاعات خدمية هامشية توفر لهم الدخل، لا المكانة المرتبطة تاريخيًا بالمزارع وأرضه. وتُمثّل هذه الاتفاقية ذروة إعادة تشكيل بنية التبعية الاستعمارية التي انطلقت منذ احتلال عام 1967 بحق المزارعين الفلسطينيين، الذين بدؤوا بالابتعاد التدريجي عن الزراعة مصدرًا للدخل، وصولًا إلى هجر الأرض بوصفها امتدادًا للهوية الفلسطينية.

خاتمة

بعد تفكيك بنود اتفاقية باريس المتعلقة بالقطاع الزراعي، وتحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على فئة المزارعين الفلسطينيين التي ارتبطت ببنودها، توصّلت الدراسة إلى أن الاتفاقية أسهمت في إعادة إنتاج بنية التبعية الاقتصادية التي تشكّلت منذ احتلال عام 1967، وتقنينها ضمن إطار قانوني – اقتصادي تعاقدي أسس هذه التبعية عبر إعادة تنظيم علاقات السيطرة الاقتصادية وإعادة توزيع مواقع الفاعلين داخلها. وهو ما أدى إلى تعميق هشاشة المزارع، ودفعه تدريجيًا إلى الخروج من مجاله الحيوي في الأرض، نحو قطاعات أخرى أكثر ارتباطًا بالسوق الإسرائيلية.

وأظهرت الدراسة أن الإقصاء الذي تعرّض له المزارعون الفلسطينيون لم يكن نتيجةً اقتصاديةً مباشرة، بل عمليةً مركبة تقاطعت فيها الهيمنة الاقتصادية مع التهميش الاجتماعي، ضمن منظومة استعمارية أعادت تشكيل شروط الإنتاج الزراعي الفلسطيني وآفاق استمراره، وتقاطعت فيها بنود الاتفاقية وآليات تطبيقها مع سياسات الاحتلال؛ فأفضى ذلك إلى انكشافٍ اقتصادي مزمن، وإلى إفقار تنموي أبقى المزارعين في موقع التبعية والضعف.

في هذا الإطار، استعانت الدراسة بالقيمة التفسيرية لمفاهيم الهيمنة والتهميش والإقصاء الاجتماعي في تحليل أوضاع المزارعين الفلسطينيين. فقد ساعد مفهوم الهيمنة في تفسير كيفية إعادة تنظيم الاقتصاد الزراعي الفلسطيني ضمن منظومة تتحكم فيها القوة الاستعمارية، ليس من خلال السيطرة العسكرية المباشرة فحسب، وإنما أيضًا عبر أدوات قانونية وإدارية وتجارية تُعيد إنتاج التبعية باستمرار. في حين أتاح مفهوم الإقصاء الاجتماعي فهم التحولات التي دفعت المزارعين إلى التراجع عن أدوارهم الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وتحولهم إلى فئة أكثر هشاشة داخل البنية الاجتماعية الفلسطينية. ومع ذلك، تكشف الدراسة أيضًا حدود هذه المفاهيم؛ إذ إنّها على الرغم من قدرتها على تفسير أنماط السيطرة والتفاوت، قد لا تكون كافية وحدها لفهم أشكال المقاومة والتكيّف التي طورتها بعض الفئات الزراعية الفلسطينية في مواجهة شروط الهيمنة والتبعية.

وقد أكدت الدراسة أهمية المقاربة المستندة إلى الاقتصاد السياسي في تحليل اتفاقية باريس، بوصفها

إطارًا لا يقتصر على تنظيم التبادل التجاري أو العلاقات الجمركية، بل يتجاوزه إلى إعادة تشكيل علاقات القوة والتحكم في الموارد والأسواق والحركة. فقد كانت هذه الاتفاقية وسيلةً للسيطرة على الأرض والمياه والمعابر والمدخلات الزراعية، وإعادة إنتاج الهيمنة الاقتصادية الاستعمارية الإسرائيلية؛ ما حدّ من قدرة القطاع الزراعي الفلسطيني على التطور المستقل.

مع ذلك، تدرك الدراسة حدود هذا الإطار التحليلي، فتركيزها على المزارعين بوصفهم حالة دالّة على أثر الاتفاقية لا يعني الإحاطة بتأثيرها في بقية الفئات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية الأخرى، ثم إن الفصل بين أثر اتفاقية باريس وأثر السياسات الاستعمارية الإسرائيلية الأوسع يظل مسألة تحليلية معقدة، بسبب التداخل البنيوي بين الاتفاقية ومنظومة الاحتلال ذاتها. ومن هنا، فإن الدراسة لا تدّعي الإحاطة الكاملة بكل مستويات التحوّل التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني، بقدر ما تسعى لتقديم مساهمة لفهم الدور الذي تؤديه الاتفاقيات الاقتصادية الاستعمارية في إعادة إنتاج التبعية وتفكيك الفئات المنتجة اجتماعيًا.

بناءً على ذلك، تأملُ الدراسة فتح الباب أمام مسارات بحثية لاحقة، يمكن أن تتناول العلاقة بين أنماط الحكم الاستعماري غير المباشر وبنية الاقتصاد الفلسطيني، أو أن تُقارن بين أثر اتفاقية باريس في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن دراسة أشكال التكيّف والمقاومة الاقتصادية التي طورتها الفئات الزراعية الفلسطينية في مواجهة سياسات الهيمنة والإقصاء.

المراجع References

العربية

أبو عمر، جمال وحسان أبو قاعود. "تقييم الإنتاج النباتي والحيواني في الأراضي الفلسطينية". **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آب/ أغسطس 2013). في: https://acr.ps/hBxVKEA

"الإحصاءات الزراعية: 1993/ 1994". دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. أيار/ مايو 1997. في: https://acr.ps/hBxVKVW

إدريس، أحمد. "في معنى الأرض: استعادة الذات الفلسطينية". **عمران**. مج 12، العدد 45 (صيف 2023).

الأعرج، بدر. "واقع الشباب في فلسطين، 2007، 2017". الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تشرين الأول/ أكتوبر 2020. في: https://acr.ps/hBxVKpG

الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام: استقصاء النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة – 2008**، تقرير المياه 34. روما: 2010. في: https://acr.ps/hBxVKkX

_____. "كفاءة المياه والإنتاجية والاستدامة في مناطق الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". في: https://acr.ps/hBxVKNL

الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). **قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر**. نيويورك وجنيف: 2015. في: https://acr.ps/hBxVKhe

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "نسبة استخدام التطبيقات الزراعية في حيازات البستنة الشجرية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التطبيق الزراعي والمنطقة، 2/2005". في: https://acr.ps/hBxVKie

_____. **أداء القطاع الزراعي الفلسطيني: التحديات والآفاق**. رام الله: 2018.

_____. "الإحصاءات الزراعية السنوية 2023". 2025/9/21. في: https://acr.ps/hBxVKtp

_____. "الإحصاءات الزراعية – بيانات متنوعة، 2007". أيلول/ سبتمبر 2008. في: https://acr.ps/hBxVKSd

_____. "التغيرات الأساسية على العمالة الزراعية في فلسطين، 2009–2023". في: https://acr.ps/hBxVKOu

حباس، وليد. "الاقتصاد السياسي للتهريب: تجارة الضفة الغربية تحت نظام الحدود الإسرائيلي". **عمران**. مج 13، العدد 49 (صيف 2024).

حداد، مروان ونعمان مزيد. "أوضاع ومشكلات قطاع الزراعة المروية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 14 (ربيع 1993).

حرب، جميل وحسام الدين السعيد وطلعت التميمي. **الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2021.

حسين، حمدي علي. "تبعية الاقتصاد الفلسطيني ومسار حل الدولتين". مركز الجزيرة للدراسات. 2023/7/13. في: https://acr.ps/hBxVKfv

دعنا، طارق. "مدخل لفهم الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة". **عمران**. مج 8، العدد 30 (صيف 2019).

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2021** (نيسان/ أبريل 2022). في: https://acr.ps/hBxVKev

_____. **تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين**. مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021. إعداد مأمون أبو عليا (كانون الأول/ ديسمبر 2023). في: https://acr.ps/hBxVKlX

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة. **التعداد الزراعي 2021: النتائج الأولية** (أيار/ مايو 2022). في: https://acr.ps/hBxVK4k

_____. **التعداد الزراعي 2021: النتائج النهائية – فلسطين** (كانون الثاني/ يناير 2023). في: https://acr.ps/hBxVK2k

الريماوي، جميل وبيان عساف. **تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني**. الإدارة العامة للدراسات والبحوث ونظام معلومات سوق العمل (2022). في: https://acr.ps/hBxVKVd

سلامة، عبد الغني. "الصراع على المياه في فلسطين ... واقع وحلول". مركز الأبحاث الفلسطيني. في: https://acr.ps/hBxVJYB

سلامة، نتالي. "البرجوازية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: وطنية أم كمبرادورية أم تابعة مستفيدة من تبعيتها؟". **عمران**. مج 13، العدد 52 (ربيع 2025).

السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الزراعة. **التعداد الزراعي – 2010: النتائج النهائية – الأراضي الفلسطينية.** كانون الأول/ ديسمبر 2011. في: https://acr.ps/hBxVKx8

السمّان، غادة. "الحكم الاستعماري المباشر وغير المباشر في الضفة الغربية خلال مرحلة ما بعد أوسلو". **عمران**. مج 13، العدد 52 (ربيع 2025).

الشعيبي، هالة. **بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2013.

صادق، طارق وأحمد علاونة. "حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023". **عمران**. مج 14، العدد 54–55 (شتاء 2026).

الصالحي، عبد العزيز. **تقرير حول البيوت البلاستيكية في الضفة الغربية**. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. 2025/1/4. في: https://acr.ps/hBxVKK2

صرّاص، سمير. "أربعة اقتصاديين من الأراضي المحتلة يناقشون: الاقتصاد الفلسطيني في ظل الحكم الذاتي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 17 (شتاء 1994).

صندوق النقد العربي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000** (2001). في: https://acr.ps/hBybGv3

طبخنا، عمر. "الشباب والقطاع الزراعي الفلسطيني". **آفاق البيئة والتنمية**. 2018/4/1. في: https://acr.ps/hBxVJUS

عدوان، يوسف وسارة نوفل. **الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2010.

مرار، رابح ووفاء البيطاوي. **القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعّالة**. القدس/ رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 2022.

نوفل، أسامة. "القطاع الزراعي الفلسطيني: تحليل للمؤشرات". **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**. مج 2، العدد 7 (2002).

وزارة العمل الفلسطينية، وحدة السياسات والمشاريع. **تقرير الإنجاز السنوي 2021**. حزيران/ يونيو 2022. في: https://acr.ps/hBxVKrp

الأجنبية

Al–Labadi, Taher. "From Dispossession to Economic Integration: Political Economy of Colonialism in Palestine." PhD. Dissertation. Graduate School of Social Sciences. Middle East Technical University. Ankara. 2015.

Alsa'di, Ahmad, Nidal Mahmoud & Issam A. Al–Khatib. "Utilization of Treated Municipal Effluent for Irrigating Agricultural Land in Palestine: The Driving Factors and Existing Practices." *Environmental Research*. vol. 242 (2024).

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). "A Review of the Palestinian Agricultural Sector." (2007).

Arafeh, Nur. "Long Overdue: Alternatives to the Paris Protocol." YPLUS. 27/2/2018. at: https://acr.ps/hBxVKmX

Cardno, Carol. "Policy Document Analysis: A Practical Educational Leadership Tool and a Qualitative Research Method." *Educational Administration: Theory & Practice*. vol. 24, no. 4 (2018).

Farsakh, Leila. *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*. London: Routledge, 2005.

_____. "Palestinian Economic Development: Paradigm Shifts since the First Intifada." *Journal of Palestine Studies*. vol. 45, no. 2 (Winter 2016).

_____. *Rethinking Statehood in Palestine: Self–Determination and Decolonization Beyond Partition*. Albany: SUNY Press, 2021.

Feitelson, Eran & Itay Fischhendler. "Spaces of Water Governance: The Case of Israel and its Neighbors." *Annals of the Association of American Geographers*. vol. 99, no. 4 (2009).

Harvey, David. *The New Imperialism*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Hussain, Hana. "The Paris Protocol and the Impoverishment of the Palestinian People." Middle East Monitor. 20/9/2018. at: https://acr.ps/hBxVKbM

Justino, Patricia & Julie Litchfield. "Economic Exclusion and Discrimination: The

Experiences of Minorities and Indigenous Peoples." Minority Rights Group International. 16/8/2003. at: https://acr.ps/hBxVKPL

Khalidi, Raja & Sobhi Samour. "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement." *Journal of Palestine Studies*. vol. 40, no. 2 (2011).

"Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank." *Report*. B'Tselem (May 2002). at: https://acr.ps/hBxVKje

Simaan, Juman. "Olive Growing in Palestine: A Decolonial Ethnographic Study of Collective Daily–Forms–of–Resistance." *Journal of Occupational Science*. vol. 24, no. 4 (2017).

Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory. Jerusalem: Applied Research Institute – ARIJ, 2007.

Taghdisi–Rad, Sahar. *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?*. London: Routledge, 2011.

Tartir, Alaa. *The Role of International Aid in Development: The Case of Palestine 1994–2008*. Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2011.

Tartir, Alaa, Tariq Dana & Timothy Seidel (eds.). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Cham: Palgrave Macmillan, 2021.

The Political Economy of Palestinian Nationhood, Independence and Development in the Wake of War. Jerusalem/ Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute – MAS, 2025.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy in the West Bank and Gaza Strip, 1990–2010: A Quantitative Framework*, TD/UNCTAD/DSD/SEU/Misc.2. Geneva: United Nations, November 1992.

_____. *Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory, TD/B/40(1)/8, Trade and Development Board, Fortieth Session, First Part*. Geneva: UNCTAD, 26 July 1993.

_____. "The Besieged Palestinian Agricultural Sector." (2015). at: https://acr.ps/hBxVK0B

_____. *Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People, TD/B/EX(72)/2, Trade and Development Board, Seventy–Second Executive Session. Geneva: UNCTAD, 17–21 October 2022*.

United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). "Text of the Protocol on Economic Relations (Paris Protocol)." 29/4/1994. at: https://acr.ps/hBxVKqG

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "West

Bank Movement and Access Update – May 2025." 28/5/2025. at: https://acr.ps/hBxVKIj

_____. "The Humanitarian Impact of 20 Years of the Barrier – December 2022." 30/12/2022. at: https://acr.ps/hBxVK9M

United Nations. "Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development (Report on the World Social Situation 2016)." (2016).